مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي في المملكة المغربية (قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)
اسم الكاتب: أ.م.د. علي سلمان صايل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7007
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي في المملكة المغربية
(قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)

الأستاذ المساعد الدكتور

علي سلمان صايل(*)

ملخص

يهدف البحث للوقوف على طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية في المملكة المغربية حيث عرف النظام السياسي في المملكة المغربية عمل المؤسسات السياسية ومنها الظاهرة الحزبية بصورة منتظمة قبل الاستقلال عام ١٩٣٤ بظهور كتلة العمل الوطني وقد تم العمل بالتعددية الحزبية بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ حيث نص اول دستور مغربي بعد الاستقلال على التعددية الحزبية وعد نظام الحزب الواحد غير مشروع، كما شهدت المملكة المغربية اول انتخابات تشريعية في عام ١٩٦٣ ، وعليه فقد عرفت المملكة المغربية التعددية الحزبية والدستور والبرلمان منذ اكثر من نصف قرن حيث اخذت بنظام الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية وان عانى النظام السياسي المغربي من مشكلة حقيقية في عملية تداول السلطة ،اذ لم يشر الدستور الى من يتولى رئاسة الحكومة بل ترك الباب مفتوحا لاجتهاد الملك في اختيار الوزير الاول ولم يترك الامر الى نتائج الانتخابات مع كونها معمولاً بها في النظام السياسي المغربي فضلا عن اتهام المؤسسة الملكية بالتلاعب بنتائج الانتخابات سواء من خلال الدعم المادي والاعلامي لبعض الاحزاب والعمل على اقصاء الاحزاب المخالفة لتوجهات المؤسسة الملكية ، كما ان الدستور الاخير الصادر عام ١٩٩٦جعل الوزارة مسؤولة امام الملك لا امام البرلمان ،كما ان عملية التناوب التوافقي التي اخذ بها في المغرب بعد عام ١٩٩٨ لم تكن بنص دستوري وانما بمبادرة سياسية بعيدا عن نصوص الدستور .وقد تم اختيار البحث للوقوف على هذه التجربة التي تعد من تجارب العالم العربي .وتعد التعددية السياسية وتداول السلطة من الاليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي فلا يمكن ان يكون هناك تداول سلمي للسلطة إلا بوجود تعددية سياسية حقيقية لان التعددية هي محور التعدد

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.:Emeil Alisalman_2006@yahoo.com

التنظيمي والشرط الجوهري لتداول السلطة سلميا واحترام الحقوق العامة والخاصة للمواطنين والتي تتيح بمجملها نظاما للحكم هو الارقى للحياة البشرية والمجتمعات السياسية ، وتعد التعددية السياسية من اهم اليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة فضلا عن تنمية وتوسيع الاتصال فيما بين السلطة الحاكمة والجماهير ، ان علاقة التعددية السياسية بالديمقراطية علاقة وثيقة حيث لاتوجد ديمقراطية حقيقية بدون وجود التعددية السياسية الحقيقية ، وعليه فلا يمكن تصور تداول سلمي للسلطة بدون وجود تعددية سياسية في اطار المجتمع والنظام السياسي ولا تعددية سياسية حقيقية بدون وجود تداول سلمي للسلطة .فيعد التطور الديمقراطي الذي شهدته المملكة المغربية في العقدين الاخيرين نتيجة لعدة عوامل في مقدمتها ان احزاب المعارضة المغربية قد اقتنعت بجدوى النضال الديموقراطي واعترافها بدور المؤسسة الملكية وهيمنتها على النظام السياسي المغربي على امل ان تتحول في المستقبل الى ملكية برلمانية فضلا عن وجود حركة ذات فعالية لمؤسسات المجتمع المدني المغربي تشمل حركات نقابية ونسائية وحقوقية نشطة ، مما جعل الدعوة الى المزيد من الديمقراطية تتحول الى مطلب شعبي تهيأت له قوى جماهيرية ضاغطة لها القابلية على مواصلة النضال لتحقيق التحول الديمقراطي .

المقدمة

تبنت المملكة المغربية بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦ النظام البرلماني اذ عرفت الدستور والتجربة البرلمانية حيث تم وضع الدستور الاول عام ١٩٦٢ وجرت عليه أربعة تعديلات دستورية في السنوات (١٩٧٠- ١٩٩٢) (١٩٩٢-١٩٩٦) فضلا عن ان المغرب شهد عددا من التجارب البرلمانية منذ عام ١٩٦٣ كما عرف الاعلان عن حالة الاستثناء اكثر من مرة، وتعد المملكة المغربية من الدول العربية الرائدة والسباقة في السير بطريق الديمقراطية فقد عرفت التعددية الحزبية والدستور والتجارب البرلمانية منذ مايقرب من نصف القرن فضلا عن وجود دور معين لمؤسسات المجتمع المدني وهي المؤشرات التي تدل على اهمية دراسة التجربة المغربية والاطلاع على تفاصيلها الدقيقة ومدى نجاح هذه التجربة ، ان طبيعة النظام السياسي المغربي لايمكن ان تفهم بقصر النظر على دراسة الدستور فقط ذلك ان العمل السياسي بجوهره في المغرب يتصل بممارسات سياسية تتجاوز مدلولات استقراء النص الدستوري فلا بد من تناول دور المؤسسة الملكية والمسار الانتخابي ودور الاحزاب وتاثيرها في العملية السياسية من اجل فهم طبيعة النظام السياسي المغربي .

اولا: اهمية البحث :تكمن اهمية البحث في تناول طبيعة النظام السياسي للمملكة المغربية اذ يحمل النظام نوعا من التحول الديمقراطي المتمثل بوجود تعددية حزبية ودور لمؤسسات المجتمع المدني مع

انتخابات تكاد تكون دورية فضلا عن مواكبة التطورات الدولية في مجال حرية الراي والاعلام الا ان هناك اشكالية متجذرة في النظام السياسي المغربي تكمن بعدم الانتقال الديمقراطي للسلطة بين الاحزاب السياسية الفائزة والمعبرة عن تطلعات الجماهير مع اقصاء بعض الاحزاب عن المشاركة في العملية السياسية فضلا عن الدور المهيمن للمؤسسة الملكية على النظام السياسي بشكل كبير .

ثانيا : فرضية البحث:تنطلق فرضية البحث من قيام النظام السياسي في المملكة المغربية باقرار التعددية الحزبية وصولا الى التحول الديمقراطي على الرغم من قيام النظام السياسي باقرار وجود التعددية الحزبية واجراء الانتخابات التشريعية الدورية الا انه لم تسجل عملية تداول للسلطة بين الاحزاب الفائزة بالانتخابات حيث ان التداول كان يتم بشكل توافقي بعيدا عن نتائج الانتخابات يضاف الى ذلك ما نص عليه دستور ١٩٩٦ على ان الملك هو الذي يعين الوزير الاول وان الوزارة تكون مسئولة امام الملك وله ان يقيلها بل له ان يجري التعديل الذي يراه على الدستور وله سلطة التاويل للدستور وهو ما يظهر الهيمنة الكبيرة للمؤسسة الملكية على العملية السياسية وهو ما لايتوافق وعملية الاصلاح والتحول الديمقراطي الذي تنادي به المؤسسة الملكية المغربية في ظل المتغيرات الدولية والداخلية . والتساؤل المطروح هل ان النظام السياسي في المملكة المغربية قادر على التحول الديمقراطي بما يتيح الانتقال الديمقراطي للسلطة بين الاحزاب الفائزة في الانتخابات والممثلة لراي المواطنين ؟ ام سيظل الامر مقتصرا على انتقال توافقي للسلطة بين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية ؟اي بمعنى هل يسمح النظام بتداول ديمقراطي للسلطة في المملكة المغربية قائم على الاستحقاق الانتخابي في ظل وجود التعددية الحزبية ام ان الانتقال يجري بصورة بعيدة عن الدستور اي بصورة توافقية هذا مايتم الاجابة عليه من خلال البحث .

ثالثا : منهجية البحث : على الرغم من تعدد المناهج التي يمكن ان ينطلق منها البحث فقد راى الباحث ان يعتمد في هذا البحث على منهج التحليل النظمي (السستمي) باعتبار ان النظام السياسي المغربي يقوم على العملية السياسية التي تقوم على وجود نظام تحيط به بيئة داخلية وخارجية تاتي منها مدخلات للنظام السياسي تكون بشكل تاييد اودعم او مطالب من البيئتين الداخلية والخارجية ومايتنتج عن النظام من مخرجات تكون بشكل قرارات وسياسات عن طريق مؤسسات النظام ، كما تم الاستفادة من المنهج التاريخي لتوضيح طبيعة النظام السياسي والتعددية الحزبية وتداول السلطة في المملكة المغربية .

رابعا : هيكلية البحث : بناءاً على ماتقدم قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لتناول الدستور في النظام السياسي المغربي من خلال مطلبين يتناول المطلب الاول الخبرة الدستورية للمغرب ، اما المطلب الثاني فيتناول المؤسسات الرسمية للنظام السياسي المغربي .في حين خصص المبحث الثاني لدراسة الشرعية في النظام السياسي المغربي من خلال ثلاثة مطالب الاول الاتجاه القانوني والثاني الديني والثالث الاتجاه السياسي اما المبحث الثالث اختص في تناول الاحزاب في النظام السياسي المغربي من خلال اربعة مطالب، المطلب الاول نشاة الاحزاب السياسية في المغرب، اما المطلب الثاني فيتناول التعددية الحزبية في النظام السياسي المغربي، كما ان المطلب الثالث يتناول علاقة الاحزاب بالمؤسسة الملكية ،اما المطلب الرابع فيتناول اسباب ضعف الاحزاب السياسية المغربية فضلاً عن الخاتمة والمصادر .

المبحث الاول:الدستور في النظام السياسي المغربي

يتناول المبحث دور الدستور في النظام السياسي المغربي من خلال مطلبين الاول يتناول الخبرة الدستورية المغربية اما المطلب الثاني فيتناول المؤسسات الرسمية للنظام السياسي المغربي .

المطلب الاول : الخبرة الدستورية للمغرب .

اولا: نشأة الدستور المغربي

يتجه البحث لفهم الدور المحوري للدستور في الحياة السياسية المغربية لاعطاء رؤية عامة حول نشاة الدستور المغربي والمصادر المكونة له واهم ما طرا عليه من تعديلات حيث يعد الدستور "مجموعة القواعد التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة وعلاقاتها بعضها ببعض وحقوق وواجبات الاخرين فضلا عن تحديد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة وعلاقتها بعضها ببعض وحقوق وواجبات الاخرين فضلا عن تحديد الاتجاه الفلسفي والايديولوجي للدولة سواء اكانت هذه القواعد في وثيقة دستورية مسماة (بالدستور) ام تقررت بمقتضى عرف دستوري ام وردت في قوانين اعتيادية [(١)].

تعود دعوى العمل بالنظام الدستوري والديمقراطي في المغرب الى بداية القرن العشرين . حيث قام احد المثقفين المغاربة برفع مذكرة الى السلطان عبد العزيز (١٨٩٤-١٩٠٨) يطالبه فيها بمشروع دستوري واقامة النظام السياسي كمرجع تعود الية الامة لتقرير امورها .وقد عرفت المملكة المغربية الدستور بعد مدة قصيرة من الاستقلال ، فبعد ان تعثرت جهود وضع الدستور في الاعوام الاخيرة للملك محمد الخامس ومن ثم وفاته في (١٩٦١\٢\٢٦) وتولي الملك الحسن الثاني الحكم في (١٩٦١\٣\٣) . وقيامه

باصدار القانون الاساسي للمملكة في (٢\٦\١٩٦١) لتسير عليه المملكة في عملها لتسيير امور البلاد. وتعهد باصدار الدستور قبل نهاية عام (١٩٦٢) ويعد علال الفاسي صاحب المشورة للملك في اصدار القانون الاساسي للمملكة الى ان يتم وضع دستور للبلاد .وقد عمل بهذا القانون حتى صدور الدستور المغربي في(٧\١٢\١٩٦٢)وبهذا الاعلان تم الانتقال من الدولة التقليدية الى الدولة الدستورية المغربية ذات المجلس النيابي .وقد عرفت المملكة المغربية خمسة دساتير (١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦). ونظرا لصدور دستور (١٩٦٢) محتويا على عناصر الدساتير الديمقراطية جميعها فقد عد الاساس للدساتير اللاحقة . فقد امتاز بكونه يحمل الكثير من الشبه بدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر (١٩٥٨)بعده يركز على الجوانب البرلمانية والليبرالية والديموقراطية .فدستور (١٩٦٢)يعد انجازا كبيرا في اقامته النظام البرلماني[٢] .

تعد التجربة المغربية تجربة فريدة اذ ان مجرد صدور دستور (١٩٦٢)هو عمل غير من طبيعة الدولة المغربية وبه اندمجت المملكة المغربية في الكونية او نوع من الكونية على الاقل[٣] . وفي اطار التطورات الدولية والاقليمية والداخلية منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي ،فقد طرات على الدستور تعديلات دستورية في عامي (١٩٩٢-١٩٩٦)تمثلت محصلتها في العمل على تحقيق نوع من التوازن غير التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ،تمثل منح السلطة التشريعية بعض القوة فضلا عن توسيع صلاحيات الوزير الاول الا انها لم تتطرق الى اسس وركائز المؤسسة الملكية ، بل انها بقيت محتكرة لكثير من اوراق العملية السياسية وقد ادى تحقيق الاصلاحات الدستورية واصدار دستور (١٩٩٦) بالاجماع عن طريق الاستفتاء الاستجابة لبعض مطالب المعارضة والى الالتفاف الشعبي النخبوي حول المؤسسة الملكية مما اتاح مجالا للانفراج السياسي في المغرب .وقد حافظت هذه الاصلاحات على اهمية المؤسسة الملكية في اطار توازن القوى القائم ، ومن ثم فقد قبلت المعارضة التناوب التوافقي بوصفه اتفاقاً سياسياً لايستند الى الدستور[٤]. ومن الجدير بالاشارة الى انه لم يتم اعداد الدساتير المغربية من لجان او هيئات منهجية ومستقلة بل ان الملك قام بوضع هذه الدساتير مع استشارة بعض الوزراء واساتذة القانون الدستوري ومنهم بعض الاساتذة الفرنسيين المعروفين كموريس ديفرجيه اذ اعتمد الدستور المغربي عموما على مجموعة من المصادر في صياغته منها[٥]:

١.النظام البرلماني .

٢.دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة .

٣.دستور الجمهورية الملغاشية عام (١٩٥٩)[٦].

٤.التقاليد الاسلامية .

ثانيا:تعديل الدستور المغربي

عدت المؤسسة الملكية دستور (١٩٦٢) تجديدا لعهد صادق وميثاق مقدس ربط دائما الشعب بملكه الا انه بعد مدة ذكر الملك الحسن الثاني ان "في الدستور من الفصول ما لا يساعد على ضمان سير المؤسسات البرلمانية سيرا مستقرا سليما ، كما ان فيه من الثغرات والايهام ما يعرقل ذلك السير لذلك لا مناص من مراجعة تلك الفصول وتدارك هذا الخلل قصد تكميل الدستور .[٧]

ترك الدستور المغربي (١٩٦٢) الحق في المبادرة في مراجعة الدستور وتعديل الاحكام الى الوزير الاول والبرلمان وذلك ما نصت عليه المادة (١٠٤) ولكن في الفصول (٩٧-٩٨-٩٩) من دستور (١٩٩٢) ، والفصول (١٠٣-١٠٤-١٠٥) من دستور عام (١٩٩٦) فقد اشارت الى من يملك الحق في المبادرة في مراجعة الدستور حيث اشار دستور ١٩٩٦ في الفصل (١٠٣)الى ان "للملك ان يستفتي شعبة مباشرة في شان المشروع الذي يهدف به مراجعة الدستور " كما ان الفصل (١٠٤)من دستور (١٩٩٦) اشار الى ان "اقتراح مراجعة الدستور الذي يقوم به عضو او اكثر من اعضاء مجلس النواب والمستشارين لا تصح الموافقة عليه الا بتصويت ثلثي الاعضاء الذين يتالف منه المجلس المعروض عليه الاقتراح ويحال الاقتراح بعد ذلك الى المجلس الاخر ولا تصح الموافقة عليه الا باغلبية ثلثي الاعضاء الذي يتالف منهم " [٨]فضلا عن ان الفصل (١٠٥) من دستور (١٩٩٦) اشار الى انه "تعرض مشاريع واقتراحات مراجعة الدستور بمقتضى ظهير على الشعب قصد الاستفتاء وتصير المراجعة النهائية بعد اقرارها بالاستفتاء ".كما ان الدساتير المغربية قد منعت مسالتين من المراجعة وهي الملكية والدين الاسلامي ، فقد نص دستور (١٩٩٦) حسب الفصل (١٠٦) "ان النظام الملكي للدولة وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الاسلامي لا يمكن ان تتناولها المراجعة "[٩]

تقدمت احزاب المعارضة بمشروع طرح الثقة والتطورات الدولية التي شهدها العالم في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وتقديم الكتلة الديمقراطية المذكرة المشتركة الى الملك الحسن الثاني في يوم (١٩-٦-١٩٩٢) والتي تطالب بالاصلاح السياسي والدستوري وتمت موافقة الملك ، وقدم المشروع الدستوري الجديد في خطابه يوم(٢٠-٨-١٩٩٢) ،وتم اجراء الاستفتاء عليه في (٤-٩-١٩٩٢). وقد تضمن الدستور الجديد عددا من التطورات مما دفع احزاب المعارضة الى ان تعمل ضمن المؤسسات السياسية القائمة وذلك لاسباب عدة منها :[١٠]

١.فشل قوى المعارضة في احداث التعبئة الجماهرية .

٢.ابداء النظام الملكي بعض المرونة ،مما فتح المجال لقوى المعارضة للمشاركة في السلطة من خلال المؤسسات السياسية القائمة حيث وضعت احزاب المعارضة هذه التعديلات بانها تحمل كثير من الايجابيات ومن هذه التعديلات هي :

ا.تعديل الفصل (٢٦)من الدستور واصبح نصها " يصدر الملك الامر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لاحالته من مجلس النواب الى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه ".

ب. تعديل الفصل (٣٥) من الدستور اذ اصبح نصه "لا يترتب على اعلان حالة الاستفتاء حل مجلس النواب " .

ج. تعديل الفصل (٤٠)من الدستور واصبح نصه "حق مجلس النواب تشكيل لجان نيابية في تقصي الحقائق اما بمبادرة الملك او بطلب من اغلبية مجلس النواب".

د. تعديل الفصل (٥٥)من الدستور واصبح نصه " ان الحكومة مسؤولة امام الملك وامام مجلس النواب ".تعديل الفصل (٧٩)من الدستور واصبح نصه "يسمح للبرلمان ويطلب من ربع اعضائه في حالة الخلاف حول دستورية القوانين ان يحيلها الى المجلس الدستوري قبل اصدارها وعلى الاخير ان يبت فيها في خلال مدة اقصاها شهرين ".

توجد في دستور (١٩٩٢) بعض التطورات كمنح الحكومة والبرلمان بعض الصلاحيات وقد ذكر الملك الحسن الثاني في معرض اشارته عن دستور (١٩٩٢)"بانه قابل من حيث هو لكل تطوير وتطور ولكن دون الرجوع الى استفتاء جديد ".الا انه وبعد كل ما ذكرناه من توقعات المؤسسة الملكية في نجاح التعديل الدستوري وما شمله من تعديلات وما لاقاه من تاييد قوى المعارضة الا انه سرعان ما انهار المشروع . وفي ايلول (١٩٩٦)بدات المؤسسة الملكية في سن دستور جديد ولاسباب جاءت في خطاب الملك الحسن الثاني في (١٩٩٦.٨.٢٠)"المساهمة والمثابرة على اصلاح الامور تدريجيا نمطيا يتلاءم مع روح العصر ومع الجغرافية البشرية والفكرية والسياسية لهذا البلد العزيز "[١١]

تبين ان المعارضة كانت تعد التعديلات الدستورية لتوفير اطار دستوري ملكي وليس لدستورية حقيقية قائمة على التعددية الحزبية وتداول السلطة على ضوء راي الاغلبية . وعلى هذا الاساس كان تصريح عبد الرحمن اليوسفي[١٢] ،بعدم رضائه عن تلك التطورات وبانه يامل بالمزيد من الاصلاحات الدستورية . كما ان مبدا التناوب التوافقي لم يتم العمل به في اطار الدستور ، حيث ان الدستور لم يبين

هذه القضية ولم يشر اليها اذ كان اغفال الدستور المغربي الاشارة الى هذه القضية مقصودا وترك الباب مفتوحا لمبادرات سياسية ولتحقيق التوازنات الحزبية بما يتلاءم مع المؤسسة الملكية .

المطلب الثاني : المؤسسات الرسمية للنظام السياسي المغربي

تتناول الدراسة في هذا المطلب ملامح النظام السياسي المغربي من خلال المؤسسة الملكية المغربية والحكومة والبرلمان والمجلس الدستوري .

اولا : المؤسسة الملكية المغربية

يعكس النظام السياسي المغربي ظاهرة ثنائية المجال السياسي من خلال الجمع بين المجال السياسي التقليدي والقائم على النخب والمؤسسات الدينية والهياكل التقليدية كالعلماء ورجال الدين والاشراف والهيئات الدينية بالدولة وبين المجال السياسي الحديث والذي يتمثل في التنظيمات والمؤسسات الحديثة من احزاب وبرلمان ونخبة سياسية(١٣).

يمتاز نظام الحكم في المغرب بقوة سياسية للمؤسسة الملكية تجاه باقي اطراف اللعبة السياسية ، لكنه يواجه ازمة حقيقية في ايجاد التوازن بين نظام السلطة الحديثة والسلطة التقليدية لضمان استمرار الهيمنة على العملية السياسية برمتها . وقد كان على الانظمة الملكية التي تواجه مثل هذه المشكلة ان تختار احد الحلول الثلاثة التي طرحها هانتنجتون وهي(١٤) :

١.قيام نظام ملكي دستوري حديث ، ترجع السلطة فيه للشعب من خلال الاحزاب والبرلمان .

٢.دمج سلطة الملك بسلطة الشعب ضمن النظام السياسي .

٣.احتفاظ النظام الملكي بالسلطة وبكونه الفاعل الرئيس في العملية السياسية .

عمل النظام الملكي على استبعاد البند الاول جملة وتفصيلا ،اما البند الثاني فقد عمل به النظام المغربي في الفترة التالية للاستقلال ، الا ان هذا الخيار فشل لعدم قدرة الحكومات على التوفيق بين مطالب المؤسسة الملكية ومطالب الاحزاب السياسية ، مما جعل المؤسسة الملكية المغربية تتجه الى الخيار الاخير(١٥) .

يعد النظام المغربي وكما نص الدستور نظام "ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية " انطلاقا من الشرعية التقليدية التي تمزج بين الدين والتاريخ متجاوزا المنطوق الدستوري ، فقد تم توظيف الدلالات الدينية للاسرة العلوية في خطابها السياسي ؛لتاكيد السمو السياسي للعائلة الحاكمة .حيث ان النظام الملكي المغربي متجذر في تاريخ المغرب، فقد حكمت الاسرة العلوية منذ اواسط القرن السابع عشر والى الان، وبقيادتهم تم منع وصول النفوذ العثماني الى المغرب كما طردوا الوجود البرتغالي .وتصدوا للاستعمارين الفرنسي والاسباني لكن المحاولات باءت بالفشل بعدها تم احتلال المغرب في عام (١٩١٢)

وفرضت الحماية الفرنسية والاسبانية عليه الى ان تم الاستقلال المغربي عام (١٩٥٦) وحكم المغرب منذ الاستقلال كلا من محمد الخامس الى عام (١٩٦١) والحسن الثاني (١٩٦١- ١٩٩٩) ثم الملك الحالي محمد السادس منذ عام (١٩٩٩) والى تاريخ اعداد البحث في عام ٢٠١٢[١٦] .

لايمكن ان يكون النظام السياسي المغربي مقتصرا على وثيقة الدستور فقط على اعتبار ان الفعل السياسي يتجاوز في كثير من ممارساته المدلول المباشر للنص الدستوري . وبذلك يكون المزج ضروريا لفهم ورؤية الواقع المغربي ،فضلا عن ان هناك تداخلاً ما بين المعلن والمضمر والمكتوب والعرفي . ان المؤسسة الملكية المغربية تعد سلطة تاسيسية لانها كانت وما تزال صاحبة المبادرة الدستورية على الاقل من الناحية الرمزية مما جعلها تحتكر قواعد اللعبة السياسية وتتحكم بها. فالملكية المغربية ظلت تنظر لنفسها نظرة (سمو وعلو)بتحكمها بالجهاز التنفيذي والتشريعي وذلك على العكس من مبدا الفصل بين السلطات كما نصت عليه المنظومة الديمقراطية في النظم البرلمانية. حيث يقول الحسن الثاني "فاذا كان هناك فصل للسلطة[*]، لايمكن في مستواي بل فصل السلط يكون في مستوى ادنى .فالملك يحكم بلاده ويسير سياستها مستعينا بسلطتين :السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية[١٧] .

نص الدستور المغربي لعام ١٩٩٦على ان "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية (وان السيادة للامة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية)[١٨]، ذلك ما نص عليه الفصل الاول' في حين ان الفصل التاسع عشر من الدستور قد نص على (ان الملك هو امير المؤمنين والممثل الرسمي للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور .... وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حقوقها الحقة)[١٩] .ويعود الوضع الذي امتاز به الملك المغربي الى الاسس التاريخية ،فالملك او السلطان لقب باسم "الامام " او"امير المؤمنين " وقد ورث نظام الحكم في المغرب معالمه من دولة الموحدين من دون تغير يذكر مما اتاح له نوع من "الحق الالهي " في الحكم ، علما ان معالم هذا النظام قد اندثرت في كثير من دول العالم . في حين ان نظام الحكم في المغرب قام على اسلوب البيعة كما ان الملك عد الضامن لوحدة البلاد واستقرارها فضلا عن قيام الملك بدور الحكم بين الفرقاء[٢٠].

اقرت جميع الدساتير المغربية منذ دستور (١٩٦٢) الى اخر دستور في عام (١٩٩٦) بان نظام الحكم في المغرب ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية بنص الدستور .وقد اعطت هذه الدساتير للملكية مكانة سامية باعتبار ان الدستور لم ينشيء هذه المؤسسة وانما اقر حقيقة تاريخية على عكس المؤسسات الاخرى والتي يمكن عد الدستور هو المنشى لها . فالملكية المغربية هي اهم خاصية تميز الدستور المغربي

فقد اكد الدستور في الفصل التاسع عشر[٢١] .وهذا الفصل يساعد على فهم اسس الحكم في المغرب وقد يوصف هذا الفصل بانه " المفتاح التاسيسي " لحقيقة السلطة وذلك عبر مجموعة من الملاحظات وهي[٢٢] :

أ.الحضور الكبير وغير المحدود للملك في الامور المتعلقة بالقرار السياسي .

ب.انه جعل المؤسسة الملكية مهيمنة على النظام السياسي سواء التشريعي ام التنفيذي كما قال الحسن الثاني "الشعب نفسه لا يستطيع ان يفهم كيف ان يكون ملكا ولا يحكم ، فلكي يستطيع الشعب ان يعيش وتكون الدولة محكومة ، يجب ان يعمل الملك وياخذ بين يديه سلطاته وتحمل مسؤولياته ".

ج. ان هذا الفصل يمنح الملك قدرات تعبيرية وتاويلية واسعة توصف ب (سلطة التاويل الاستراتيجي) كما تعطيها الامكانية على تبرير الافعال السياسية او القرارات مع اضفاء الشرعية عليها من دون الاصطدام مع النص القانوني او الدستوري بل وان يكون ملائما لطبيعة الظروف ومستلزمات الموقف .

توجدسمات خاصة تتميز بها الملكية المغربية من غيرها من الملكيات العربية الاخرى بانها اكثر رسوخا في التاريخ المغربي كما انها تمتاز بنوع من الاستمرارية التاريخية ، فضلا عن سيطرة افراد العائلة على وظائف محددة كالملك وولاية العهد وقيادة الجيش ، وان النظام المغربي قام على استخدام استراتيجية تقوم على صهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث والعرب مع البربر ،فضلا عن انه لم يقم بتاسيس قاعدة قبلية له، وانما تصرف بكون الاسرة الملكية فوق القبائل مع عدم انحيازه الى اي منها على حساب الاخرى[٢٣]. وقد قام النظام السياسي الملكي باحتكار القرار من خلال الظهير الشريف والخطاب السامي للملك والكلمات التوجيهية[٢٤] . ان الاطار الدستوري يعاني من الهشاشة مع مركزية قوية للملك وهو ما اضعف الاطار الدستوري المنظم للحياة السياسية المغربية[٢٥] .

تميزت اللعبة السياسية المغربية بانحصارها في دائرة شبه مغلقة فيما بين النخب والنخب المضادة دونما اعتبار للراي العام ونتيجة لذلك كان التسليم في هذه اللعبة المختلفة التوازن من قبل النخب السياسية لصالح لاعب سياسي مهيمن على اللعبة السياسية[٢٦] .فالنظام الملكي المغربي يمتاز بمجموعة من الخصائص منها [٢٧]:

١ . رسوخ المؤسسة الملكية في تاريخ الحكم السياسي بالمغرب .

٢ . يعد الملك محور العملية السياسية وعدم جواز المساس بشخصه .

٣. الاعتماد الكبير على النخب التقليدية سواء العلماء ام الاشراف ورجال الدين في تدعيم سلطة الملك لمواجهة القوى العلمانية واليسارية.

٤.الجمع بين التقليدية والحداثة .

٥ .الاستمرارية في العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة .

٦. مركزية السلطة والاجماع على محورية دور الملك بعده حاكما ورئيسا للدولة وفي الوقت ذاته اميرا للمؤمنين مع كون النظام يقوم على التعددية السياسية .

٧ .العمل بمبدا التعددية السياسية والحزبية والنقابية ورفض فكرة الحزب الواحد .

استطاع النظام السياسي المغربي التغلغل والتحكم في المجتمع المغربي من خلال تقنين الحياة الخاصة والعامة عن طريق الاتي:[٢٨]

١ . تقنين الحياة الخاصة للافراد وذلك من خلال امرين :

أ .تقنين تحركات الافراد وذلك من خلال عدة اجراءات كعمليات الاحصاء وتعميم نظام بطاقة الهوية او مايسمى بالبطاقة الوطنية وشواهد مغادرة التراب الوطني وتعميم نظام جواز السفر فضلا عن اصدار عقوبات مثل الحكم بالاقامة الجبرية او منع بعض الاشخاص من الاستقرار بمدينة ما مدة معينة .

ب .تقنين الحياة البيولوجية للافراد وذلك يتم من خلال تسليم السلطات المحلية لشهادات الميلاد او الاذن بالزواج او شهادات الوفاة .

٢ . تقنين الحياة العامة من خلال :

أ . تقنين الحياة السياسية عن طريق ثلاثة مجالات :

اولا : حرية تاسيس النقابات .

ثانيا: حق التجمع .

ثالثا :حرية تاسيس الجمعيات .

ب . تقنين الحياة الدينية وذلك من خلال الاتي :

اولا : اشراف الدولة على ممارسة الافراد لشعائرهم الدينية .

ثانيا : الاشراف على عملية التعليم الديني .

ثالثا : تكريس الاسلام كدين رسمي للدولة .

رابعا : احداث وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ثانيا : الحكومة

تقسم النظم السياسية من حيث ممارستها للسلطات العامة على اربعة انواع وهي النظم الرئاسية ومثالها الولايات المتحدة الامريكية وهنالك النظام شبه الرئاسي (فرنسا)، والنظم البرلمانية ومثالها المملكة

المتحدة ونظام الجمعية الوطنية ومثالها سويسرا ، حيث توجد في هذه النظم سلطات متعددة تقوم بمباشرة السلطات ووظيفة الحكم(٢٩).وبما ان الشعب هو مصدر السلطات فقد لاحظ جان جاك روسو قبل قرنين من الزمان بوجود فارق بين السلطة الحاكمة التي تملك الحق في الاكراه وتحويل الطاعة من المحكومين الى واجب قانوني واخلاقي وبين السلطة الحاكمة التي لا تملك هذا الحق وان طاعتها تكون بدافع من الخوف فقط اي ان السلطة الشرعية هي التي تملك الحق في الاكراه والقوة من اجل العقاب او لاغراض اخرى يقابله واجب الطاعة من المحكومين في حين ان السلطة غير الشرعية هي سلطة استبدادية وان الاستبداد والطغيان هو الاكراه الذي تمارسه اي سلطة لاتملك الحق في استعمال القوة او ان تتجاوز القيود في استعمال القوة ولمواجهة الاستبداد من السلطة تم اللجوء الى عدة وسائل منها الفصل بين السلطات ومع ان جذوره تعود الى فلاسفة الاغريق لكن مفهوم الفصل بين السلطات بصورته الحديثة تعود جذوره الى القرن السابع عشر والثامن عشر في كتابات الانكليزي جون لوك صاحب كتاب الحكومة المدنية ١٦٩٠ والفرنسي مونتسكيو صاحب كتاب روح القوانين عام ١٧٤٨ ويقوم مبدا الفصل بين السلطات في جوهره على تنظيم العلاقة بين السلطات في الكيان السياسي لمنع استبداد السلطات وهو من الاسلحة الموجهة ضد الحكومة المطلقة وغير الديمقراطية اذ يهدف الفصل بين السلطات الى منع الاستبداد وصيانة الحريات مع تحقيق شرعية الدولة وتقسيم العمل واتقانه (٣٠).

انطوى الدستور المغربي على مفارقات والتي تؤكد على علو يد البرلمان في مواجهة الحكومة وان مجلس المستشارين وهو الغرفة الثانية في البرلمان بنص الدستور الا انه يملك صلاحية سحب الثقة من الحكومة في حين ان الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب وهو الغرفة الاولى في البرلمان وتنتخب انتخابا حرا ومباشرا حيث ان الباب الرابع من الدستور قد جاء بمصطلح الحكومة والتي تتالف من الوزير الاول والوزراء وهم مسؤولون امام الملك والبرلمان حيث ان الملك هو الذي يعين الوزير الاول مع باقي اعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الاول بنص الفصل ٢٤ من دستور عام ١٩٩٦ (٣١)،فالملك هو مصدر السلطات على اعتبار انه الممثل الرسمي للامة وهو سبب بقاء الدولة واستمرارها بنص الفصل ١٩ من الدستور (٣٢)، ومع ان الدستور المغربي لم يشر الى حق الحزب الحاصل على الاغلبية الانتخابية في تشكيل الحكومة الا ان الميثاق المشترك بين احزاب المعارضة والسلطة في ١٩٩٧/٢/٢٨ قد تقرر بموجبه ان يكون الوزير الاول من الحزب الحاصل على الاغلبية في الانتخابات فالحكومات السابقة امتازت بكونها فاقدة للتجانس الذي يميز الحكومات في النظم البرلمانية ، ان الوزير الاول هو الشخص الثاني في السلطة التنفيذية بعد الملك وتربطه علاقة مباشرة مع الملك والبرلمان وهو الذي يتولى ممارسة السلطة التنفيذية من

خلال تراسه للمجلس الحكومي والقيام بمسؤولية تنفيذ القوانين والتقدم بمشاريع القوانين مع ممارسة السلطة التنظيمية وتفويض بعض الوزراء بممارسة بعض سلطاته لقد اشار الباب الرابع المتعلق بالحكومة من الدستور الى المسائل التي يجب ان تحال الى المجلس الوزاري قبل البت فيها وهي القضايا التي تخص السياسة العامة واشهار الحرب والاعلان عن حالة الحصار ، وطلب الثقة من مجلس الوزراء لمواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها وتقديم مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب اي من مجلسي البرلمان والمراسيم التنظيمية فضلا عن مشروع مراجعة الدستور [٣٣]، وتمارس الحكومة المغربية مجموعة من الاختصاصات في عملها طبقا للدستور المغربي ومنها [٣٤] :

١ . تساهم الحكومة في تشريع القوانين في الحالات الاتية :

أ . يمكن للحكومة ان تصدر خلال الفترة الفاصلة بين المجلسين مراسيم قوانين يجب عرضها بقصد المصادقة عليها في اثناء الدورة العادية المثالية للبرلمان وذلك بنص الفصل ٥٥ .

ب . ياذن القانون للحكومة ان تتخذ في ظرف محدد من الزمن ولغاية معينة بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها لكن يجب عرضها على البرلمان للمصادقة عند انتهاء الاجل الذي حدده قانون الاذن باصدارها ويبطل قانون الاذن اذا ما وقع حل مجلسي البرلمان او احدهما وهو مانص عليه الفصل ٤٥ .

ج . تقوم الحكومة باقتراح القوانين عن طريق الوزير الاول ينص على ذلك الفصل ٦٤ .

٢ . تنفيذ القوانين ولذلك وضع الجهاز الاداري تحت تصرف الحكومة بنص الفصل ٦١ .

استخدم الملك الحسن الثاني عدة اساليب للسيطرة على الحكم في المغرب ومنها [٣٥] :

أ . رفضه التنازل عن اجزاء من اختصاصاته وصلاحياته .

ب . تعيين اتباع الملك في المراكز الحساسة لضمان ولائهم للملك .

ج . استخدام سلطته الواسعة في التعيين بالمناصب العليا .

د . استخدام الوظائف الرسمية لكسب بعض اطراف النخبة السياسية لضمان الولاء للملك .

ثالثا : البرلمان

يعد البرلمان "الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية والتي تشكل قلب الدولة " كما عرفه جان جاك روسو في العقد الاجتماعي ، فالبرلمان له صور عدة تختلف من بلد لاخر حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية .يتكون البرلمان من مجلس واحد او مجلسين كل منها يختلف عن الاخر في

التشكيلة فيطلق على احدها مجلس النواب وعلى الاخر مجلس الشيوخ او الاعيان . ولمجلس النواب او البرلمان مجموعة من الاختصاصات التي من المفترض ان يقوم بها ومنها(٣٦).

١.يختص بالعملية التشريعية وتنظيم القوانين بالموضوعات الاتية:

ا.الحقوق الفردية والجماعية المتعلقة بالمواطنين .

ب.تحديد الجرائم والعقوبات والمحاكم المدنية والجنائية .

٢. الرقابة على الحكومة وله ان يمارس الاختصاصات الاتية في هذا الجانب :

ا.طرح الثقة بالحكومة .

ب.تقديم ملتمس الرقابة .

ج.اتهام ومحاكمة اعضاء الحكومة .

عرفت المغرب التعبير التمثيلي محليا ووطنيا منذ اوائل الستينيات وبرزت عليه ملامح الصراع منذ البداية بين مختلف مكونات العمل السياسي فمن جهة المؤسسة الملكية ومن الجهة الاخرى احزاب الحركة الوطنية ،كما ان الانتخابات كانت مدخلا تظهر علية ملامح الصراع والتوتر من حيث طبيعته ومداه وحدوده فضلا عن ان الصورة الاخرى كانت متضمنة للانفراج في المشهد السياسي من خلال تجاذبات مضامين البقاء الديموقراطي في ظل عدم وجود ارضية مشتركة لاليات الممارسة السياسية ومحدداتها الاستراتيجية ومضامينها المؤسسية(٣٧) .

عمل البرلمان المغربي وحسب الدستور الذي صدر عام ١٩٦٢ بنظام المجلسين ثم تغير الى نظام المجلس الواحد في دساتير ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و١٩٩٢ وتم الرجوع الى العمل بنظام المجلسين في دستورعام ١٩٩٦ حيث ان البرلمان لم يكن ناتجا عن الانتخابات التشريعية المباشرة لوحدها بل ان الانتخابات كانت بالشكلين المباشر والغير مباشر فينتخب اعضاء مجلس النواب بالاقتراح العام لمدة خمس سنوات اما مجلس المستشارين فان ثلاثة اخماس مجلس المستشارين يتكون من اعضاء تنتخبهم هيئة ناخبه في كل جهة من جهات المملكة تتالف من ممثلي الجماعات المحلية ، اما خمساه الباقيان فيتكون من اعضاء تنتخبهم في كل جهة هيئات ناخبة تتالف من المنتخبين في الفرق المهنية واعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتالف من ممثلي الماجورين وينتخب اعضاء مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات (٣٨)،اذا فالسلطة التشريعية في المغرب تتكون من مجلسين هما(٣٩):

١ . مجلس النواب : وعدد اعضائه ٣٢٥ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر .

٢ . مجلس المستشارين : وعدد اعضائه ٢٧٠ عضوا وينتخب خمسي اعضائه من الشعب وثلاثة اخماسه من المجالس المحلية.

يعقد البرلمان المغربي جلساته من خلال دورتين في السنه يراسه الملك في افتتاح دورته الاولى التي تبدا يوم الجمعة الثانية من شهر اكتوبر وتفتح الجلسة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر ابريل وذلك مانص عليه الفصل ٤٠ ، لقد ظلت المؤسسة الملكية متمسكة بسموها الدستوري منذ دستور ١٩٦٢ ولغاية الدستور الاخير في عام ١٩٩٦ ، فالدستور يخول الملك على الصعيد التشريعي ان يتدخل في الحياة البرلمانية من خلال توجيه الحياة السياسية ورسم ملامح السياسة العامة ومخاطبة البرلمان مع امكانية وضع حد للحياة البرلمانية وهذا مانص عليه الفصل ٣٥ من الدستور [٤٠] ، هذا ويقوم النظام البرلماني ثنائي السلطة التنفيذية على ركنين هما [٤١]:

أ . رئيس الدولة سواء في النظام الملكي ام الرئاسي هو رئيس السلطة التنفيذية (رئاسة الوزراء).

ب .تمنح الوزارة اي السلطة التنفيذية اختصاصات واسعة .

لمعرفة اي نظام بكونه ديمقراطي ام لا ؟ فلابد من معرفة الكيفية التي يتم في ضوئها صنع القرار السياسي في الدولة ، هل تتم هذه العملية وفق القواعد الديمقراطية ام بالطرق الاستبدادية ، وقريبا من ذلك فانه لاديمقراطية بعيدا عن التناوب على السلطة حيث ان الانتخابات تفرز اغلبية تدافع عن موقف ما واقلية تدافع عن طرح يختلف عن طرح الفريق الاول ويحترم رايها ، وهو مايعني ان القرار السياسي سينتقل الى حكومة منبثقة عن انتخابات تعددية وتنافسية [٤٢]، ويركز نظام الحكم في المغرب وفقا للمباديء التي اقرها الدستور على كونه نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية وتعددية حزبية، اذ ان الملك يسود ويحكم خلافا لما عليه الحال في بريطانيا،وينتقل العرش وحقوقه الدستورية بالوراثة .وعلى ذلك فلا مجال للحديث عن الانتخابات الرئاسية ويبقى الامر قاصرا على الانتخابات المحلية والتشريعية ويقوم المجلس الاستشاري بمراقبة الانتخابات التشريعية سواء على مستوى مجلس النواب ام مجلس المستشارين . فهو يفصل في صحة انتخاب اعضاء البرلمان بوجه عام[٤٣].

جرت الانتخابات التشريعية الخامسة لاختيار (٢٢٢) عضوا بالانتخابات المباشرة و(١١١) عضوا بالانتخابات غير المباشرة وجرت الانتخابات المباشرة يوم ١٩٩٣/٦/٢٥. وغير المباشرة يوم (١٩٩٣/٩/١٧). وقدبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات (٧٥،٦٢%). وهي ادنى نسبة منذ ثلاثين عاما[٤٤]. وبعد صدور الدستور المغربي عام (١٩٩٦) جرت الانتخابات التشريعية السادسة يوم (١٩٩٧/١١/١٤) ، وعاد النظام البرلماني بموجب الدستور الى نظام الغرفتين حيث يتكون مجلس النواب

من (٣٢٥) مقعدا ومدة ولاية النائب خمس سنوات .كما كانت نسبة المشاركة حسب الاعلانات الرسمية (٣٠،٨٥%)[٤٥].

جرت الانتخابات البرلمانية السابعة في عهد الملك محمد السادس يوم (٢٠٠٢/٩/٢٧)وكانت هذه الانتخابات اختبارا حقيقيا لعهد الملك الجديد وكانت من افضل الانتخابات المغربية من حيث النزاهة، وقد قال الملك المغربي محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة الاولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان (ان مشاعر الاعتزاز الكبير بالنقلة الديمقراطية النوعية التي حققناها بانتخاب مجلس النواب الجديد، والذي نتولى تنصيبه اليوم لايعادلها الا عرفاننا العميق ووفاؤنا الصادق للروح الطاهرة لرائد المسيرة الديمقراطية والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه)[٤٦].وبعد خمس سنوات على الانتخابات السابعة في ٢٠٠٢ جرت الانتخابات التشريعية الثامنة في موعدها المحدد في ايلول /٢٠٠٧ وقد سادت مؤشرات قبل الانتخابات بانها ستكون بداية للتحول في البعد الانتخابي والانفتاح التدريجي للعمل السياسي [٤٧] . الجدول التالي يوضح نتائج الانتخابات التشريعية في المملكة المغربية في الدورات الاربع بين عامي ١٩٩٣– ٢٠٠٧

الحزب	عدد مقاعد عام ١٩٩٣	عدد مقاعد عام ١٩٩٧	عدد مقاعد عام ٢٠٠٢	عدد مقاعد عام ٢٠٠٧
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٥٢	٥٧	٥٠	٣٨
حزب الاستقلال	٤٩	٣٢	٤٨	٥٢
حزب التقدم والاشتراكية	١٠	٩	١١	١٧
التجمع الوطني للاحرار	٤١	٤٦	٤٢	٣٩
منظمة العمل الديمقراطي	٢	٤	-	-
حزب الحركة الوطنية الشعبية	٢٥	١٩	-	-
الحركة الشعبية	٥١	٤٠	٢٧	٤١
الحزب الوطني الديمقراطي	٢٤	١٠	٦	٣
الاتحاد الدستوري	٥٤	٥٠	١٦	٢٧
حزب العمل	٤	٢	-	٥
المستقلين	٢	-	-	-
حزب الشورى والاستقلال	٦	-	-	-
الحركة الديمقراطية الشعبية	-	٣٢	-	-
حزب العدالة والتنمية	-	-	٤٢	٤٦
حزب العهد مع الاتحاد	-	-	١٩	٢٢
جبهة القوى الديمقراطية	-	٩	١٢	٩
حزب البيئة والتنمية	-	-	٢	٥
الاخرون	١٣	١٥	٥٠	٢١
المجموع	٣٣٣	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥

المصدر : انظر : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة . http://ar.wikipedia.org

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك تنافس على المراتب الخمس الاولى بين كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتجمع الوطني للاحرار والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري حيث كانت نتائج هذه الاحزاب في انتخابات ١٩٩٣ بالشكل الاتي : حزب الاستقلال حصل على ٤٩ مقعدا في حين ان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حصل على ٥٢ مقعدا ، اما التجمع الوطني للاحرار فقد حصل على ٤١ مقعدا ، كما حصلت الحركة الشعبية على ٥١ مقعدا اما الاتحاد الدستوري فقد حصل على اعلى النتائج ٥٤ مقعدا وفي انتخابات ١٩٩٧ فقد حصل حزب الاستقلال على ٣٢ مقعدا ، اما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فقد حصل على العدد الاكبر من المقاعد اذ حصل على ٥٧ مقعدا كما ان التجمع الوطني للاحرار حصل على ٤٦ مقعدا في حين حصلت الحركة الشعبية على ٤٠ مقعدا اما الاتحاد الدستوري فقد حصل على ٥٠ مقعدا وفي انتخابات ٢٠٠٢ فقد حصل حزب الاستقلال على ٤٨ مقعدا في حين حصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المرتبة الاولى بحصوله على ٥٠ مقعدا اما التجمع الوطني للاحرار فقد حصل على ٤٣ مقعدا في حين حصلت الحركة الشعبية على ٢٧ مقعدا كما حصل الاتحاد الدستوري على ١٦ مقعدا وفي انتخابات ٢٠٠٧ فقد احتل المرتبة الاولى حزب الاستقلال بحصوله على ٥٢ مقعدا في حين حصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ٣٨ مقعدا وحصل التجمع الوطني للاحرار على ٣٩ مقعدا اما الحركة الشعبية فقد حصلت على ٤١ مقعدا في حين حصل الاتحاد الدستوري على ٢٧ مقعدا ويظهر هنا التفاوت في نتائج الانتخابات حيث ان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حصل على المرتبة الاولى لعامي ١٩٩٧و٢٠٠٢ ثم حصل في انتخابات ٢٠٠٧ على المرتبة الرابعة اما الاتحادالدستوري فقد حصل على المرتبة الاولى عام ١٩٩٣ والثانية عام ١٩٩٧ واحتل مرتبة متاخرة في انتخابات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ .

عند متابعة الخريطة السياسية المغربية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي يظهر تزايد ضغوط المعارضة المتمثلة بحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وذلك عندما قدم السيد محمد بوسته رئيس حزب الاستقلال والسيد عبد الرحيم بوعبيد مذكرة للملك الحسن الثاني يناشدانه فيها بوضع حد لمشكلة المؤسسات في البلاد وكان من نتائجها ان اعلن الملك عن مشروع تعديل الدستور وقام الحزبان باعلان قيام تنظيم مشترك لتلافي النكبات التي واجهتهما منذ انتخابات الستينيات حتى السبعينيات وبعد انتخابات ١٩٩٣ طرح الملك الحسن الثاني فكرة التناوب على السلطة بين احزاب الاغلبية والمعارضة واعلن في خطابه بمناسبة ذكرى استرجاع الصحراء عن السماح للمعارضة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،التقدم والاشتراكية ، العمل الديمقراطي الشعبي ، حزب الاستقلال)المشاركة بالحكومة بشرط

تحقيق بعض المهام منها تقليص العجز في الميزانية ومراقبة التضخم وايجاد فرص للعمل مع احتفاظ الملك بحق تعين الوزير الاول ووزراء الوزارات السيادية (الخارجية ،الداخلية ، العدل) مع ضمانه للمعارضة راحة سياسية للحكومة قد تصل لست سنوات لكن هذه الفكرة رفضت من احزاب المعارضة باستثناء حزب التقدم والاشتراكية [٤٨]،وقد امتازت انتخابات عام ١٩٩٧ ببروز ثلاث كتل هي: [٤٩]

١. احزاب الوسط : وتضم كل من الحركة الوطنية الشعبية ،التجمع الوطني للاحرار .
٢. كتلة الوفاق اليمينية: وتضم كل من الحركة الشعبية، الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي.
٣. الكتلة الديمقراطية اليسارية :تضم كل من منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، التقدم والاشتراكية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، حزب الاستقلال .

كان من نتائج انتخابات تشرين الثاني١٩٩٧ فوز الكتلة الديمقراطية بالمركز الاول حيث حصلت على ١٠٢ مقعد من اجمالي ٣٣٣ يليها كتلة الوفاق التي حصلت على ١٠٠ مقعد وعلى ضوء هذه النتائج كلف الملك الحسن الثاني السيد عبدالرحمن اليوسفي بتشكيل الحكومة، وفيما يخص انتخابات ٢٠٠٢ فقد كانت اول انتخابات في عهد الملك محمد السادس والتي تميزت بالنزاهة والشفافية التي كانت مفقودة في الانتخابات المغربية السابقة كما انها تميزت باستحداث لائحة وطنية خاصة بالنساء تتضمن ٣٠ مقعدا من بين ٣٢٥ مقعد فضلا عن الصعود الملحوظ للاسلاميين والتي تمثل بحصول حزب العدالة والتنمية على المرتبة الرابعة بعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والتجمع الوطني للاحرار مع انه لم يشارك الا في ٥٥ دائرة انتخابية من اصل ٩١ دائرة انتخابية ، وقد تم تكليف ادريس جطو وزيرا اول وكان خارج التنظيمات السياسية وشكل حكومة ائتلافية تضم غالبية اعضاء حكومة التناوب التوافقي [٥٠]، اما فيما يخص انتخابات ٢٠٠٧ فقد كانت نسبة المشاركة ٣٧./. وهي اقل النسب في تاريخ الانتخابات المغربية اذ وصلت عام ١٩٧٧ الى ٨١ ./. وعام ١٩٨٤ الى ٦٧ ./. وعام ١٩٩٣ الى ٦٢./. وعام ١٩٩٧ الى ٥٨./.وعام ٢٠٠٢ الى ٥٢./. وكانت نتائج هذه الانتخابات قد اسفرت عن جملة امور منها :[٥١]

١. حصلت احزاب الحركة الامازيغية مجتمعة على ٦٦ مقعدا .
٢. تكليف رئيس حزب الاستقلال (عباس الفاسي) بتشكيل الوزارة وهي المرة الاولى التي يكلف فيها رئيس حزب فائز بالاغلبية البرلمانية بالتشكيل الحكومي .
٣. عدم فوز اي حزب بالاغلبية المطلقة .

٤ .فوز ٣٥ امراة في الانتخابات .

٥ . عودة واحد من اهم الاحزاب التاريخية الى الواجهة السياسية وهو حزب الاستقلال باحتلاله المرتبة الاولى بحصوله على ٥٢ مقعدا .

٦. حزب العدالة والتنمية لم يحقق القفزة النوعية التي وعد بتحقيقها في هذه الانتخابات حيث لم يحصل الا على ٤٢ مقعدا .

رابعا / المجلس الدستوري

حدد الدستور المغربي الجهة التي تقوم بالرقابة على دستورية القوانين واسماها(المجلس الدستوري) حسب الفصل ٧٨ من دستور ١٩٩٦ وقد كانت تسمى حسب دستور عام ١٩٦٢ بالغرفة الدستورية للمجلس الاعلى كما في الفصل ١٠٠ وقد حدد دستور ١٩٩٦ الكيفية التي يتم بموجبها انشاء المجلس الدستوري بموجب الفصل ٧٩ والذي نص على انه يتالف المجلس الدستوري من ٦ اعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات و٦ اعضاء يعين ٣ منهم رئيس مجلس النواب و٣ يعينهم رئيس مجلس المستشارين للمدة نفسها بعد استشارة الفرق ويتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من اعضاء المجلس الدستوري [٥٢].حدد الدستور المغربي لعام ١٩٩٦ اختصاصات المجلس الدستوري حسب الفصل ٨١ اذ نصت على انه يمارس المجلس الدستوري الاختصاصات المسندة اليه بفصول الدستور او باحكام القوانين التنظيمية ويفصل فضلا عن ذلك في صحة انتخاب اعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء تحال القوانين التنظيمية قبل اصدار الامر بتنفيذها والنظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان قبل الشروع في تطبيقه الى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور وللملك او الوزير الاول او رئيس مجلس النواب او رئيس مجلس المستشارين او ربع اعضاء مجلس النواب او اعضاء مجلس المستشارين ان يحيلوا القوانين قبل اصدار الامر بتنفيذها الى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور.

يترتب على احالة القوانين الى المجلس الدستوري في الحالات المشار اليها اعلاه وفق سريان الاجل المحدد لاصدار الامر بتنفيذها [٥٣]،وتعد قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكل السلطات العامة والجهات الادارية والقضائية وهي غير قابلة للطعن بصحتها [٥٤] .منح الدستور المغربي للمجلس الدستوري صلاحية مراقبة عملية الانتخابات والاستفتاء اذ نص دستور (١٩٧٢)حسب الفصل (٩٧)الى تمتع الغرفة الدستورية في "البت في صحة انتخاب اعضاء مجلس النواب وعمليات الاستفتاء"وكذلك يتمتع المجلس الدستوري بنفس الاختصاصات في ظل دستور (١٩٩٢)[٥٥]. كما جاء دستور(١٩٩٦) خاليا من الاشارة الى الوظائف التي تتنافى ومهام اعضاء المجلس الدستوري ، بل ترك الامر الى القانون التنظيمي

ليحدد تلك الوظائف وهو الموقف الذي انتهجه دستور ١٩٩٢.وقد نصت المادة (٤)من القانون التنظيمي رقم (٢٩\٩٣)الخاص بالمجلس الدستوري الى هذه الوظائف وهي عضوية الحكومة او مجلس النواب او مجلس المستشارين او المجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الدستوري وبين اية وظيفة عامة اخرى او مهمة عامة انتخابية او شغل اي منصب مهما كان مقابل اجر في شركات يكون اكثر من نصف راس مالها مملوكا لشخص اعتباري او اكثر من اشخاص القانون العام[٥٦].

ووفقا للدستور المغربي لعام (١٩٩٦) وتطبيقا للفصل (٨٠) فان القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري، قد الزم اعضاء المجلس الامتناع عن كل ما من شانه ان ينال من استقلالهم وكرامة المنصب الذي يتقلدون، كما انه يحظر عليهم اتخاذ اي موقف علني او الادلاء باي فتوى في القضايا التي تم النظر فيها من المجلس وقضى فيها او من المحتمل ان يصدر منه قرار فيها . فضلا عن حظر شغل منصب مسؤول او قيادي في حزب سياسي او نقابة او هيئة ذات طابع سياسي او نقابي كيفما كانت طبيعتها او شكلها[٥٧]، ان الاصلاحات التي مرت بها الدساتير المغربية والتي بلورتها التعديلات الدستورية لعام (١٩٩٦) لم تمس اسس وركائز وصلاحيات المؤسسة الملكية اذ انها بقت ذات صلاحيات واسعة وغير قابلة للرقابة، كما انها لم تحقق التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . فضلا عن ان الدستور لم يشر الى الية التناوب وما هي ادوار الفاعلين السياسيين ولذلك لجا الفاعلون الى استحداث صيغة توافقية عرفت (بالتناوب التوافقي). حيث انها جاءت كنمط للعلاقات السياسية خارج اطار الوثيقة الدستورية وعلى ذلك فان الدستور المغربي جاء قاصرا في ابراز التطورات التي شهدها الواقع المغربي.

المبحث الثاني : الشرعية في النظام السياسي المغربي

ارسى السلاطين المغاربة دعائم الدولة بعد استخدامهم للقواعد الشرعية في الاسلام واستغلالها بما يخدم هذه الدعائم من خلال الشرعية الضمنية والقائمة على ان الخلافة في قريش .فهم يمتلكون شرط النسب والشرعية التعاقدية والتي تقوم على من توفرت فيهم الشرعية الضمنية فهم احق بالخلافة ومن ثم الحصول على البيعة . وبعد ظهور الاطماع الاستعمارية الغربية في المغرب وتوقيع السلطان عبد العزيز[٥٨]، في عام (١٩٠٦) على معاهدة الجزيرة [٥٩]. وقيام حركة مناهضة لموقفه ومن ثم اقصاءه عن السلطة وتعيين اخاه السلطان عبد الحفيظ في (٤\١\١٩٠٨)ومبايعته في مدينة فاس بيعة[٦٠]، مشروطة بعدد من الشروط كعدم الالتزام بقرارات مؤتمر الجزيرة لعام (١٩٠٦) والغاء ديون الاجانب المترتبة على المغرب وعدتها ديون شخصية على السلطان عبد العزيز وتحرير الاراضي المحتلة وعدم توقيع اي اتفاقية مع الدول

الاجنبية الا بالرجوع الى الشعب،وانشاء مجلس للشعب مع استقلال القضاء واصلاح التعليم . وقد عد البعض هذه البيعة المشروطة كانها عقدا بين السلطة والشعب وتهدف الى تغيير نظام الحكم المغربي من الملكية المطلقة الى الملكية الدستورية[٦١] .

يعد المغرب الوحيد من الدول العربية والاسلامية الذي ظل فيه المجال السياسي الاسلامي قائما منذ العصر العباسي الاول . اذ تناوب على حكم المغرب كل من دولة الادارسة عام (٨٧٣م) ثم المرابطون الى عام (١١٤٩م) ثم دولة الموحدين الى اواسط القرن الثالث عشر ومن ثم المرينيون الى اوائل القرن السادس عشرعام (١٥١١م) ثم حكم السعديون الى عام (١٦٥٠م)عندما قامت دولة العلويين المعاصرة . وقد كانت الاسرة الحاكمة في المغرب تحصل على الشرعية بحكمها من خلال نظام البيعة ، عن طريق بيعة اهل الحل والعقد والعلماء والتجار والاشراف ورؤساء الحرف وشيوخ القبائل . وبمعنى ان الحكم والحكام في المغرب لا يحملون الصفة الشرعية الا بالحصول على البيعة الخاصة المكتوبة اولا والموقع عليها من اهل الحل والعقد والعلماء والفقهاء ،والثانية بيعة العامة عن طريق قدوم الوفود من مختلف المناطق والاقاليم للتهنئة واعلان الولاء للملك او الامير كما ان هذه البيعة لم تكن اجراء شكليا فقط ، بل كانت بمثابة العقد او الوثيقة الشرعية التي تنص ضمنا او صراحة على مجموعة من الشروط المتفق عليها على ان تتضمن هذه الوثيقة الشرط العام وهو الالتزام بالعمل وفقا للكتاب والسنة وهو ما يضفي عليه صفة الشرعية[٦٢].

يقوم العلماء بدور المراقب لتصرفات وعمل الامير على اساس مبدا (العلماء حكام على الامراء والامراء حكام على الرعية) وقد حافظت هذه الاسس على وحدة المغرب واستقلالها الا في فترة الاحتلال والحماية الاجنبية (١٩١٢-١٩٥٦). وقد ادخل امتداد الغزو الاجنبي الى المغرب تغيرا على مفهوم البيعة، اذ اصبح عقد تكليف حقيقي، فتحرير المناطق المحتلة وانهاء الظلم والحيف من الجبابة كلها مبادىء وطنية ينص عليها عقد البيعة، فضلا عن انها تطورت ووصل الامر الى حد سحب البيعة كما حصل مع السلطان عبد العزيز وعين مكانه عبد الحفيظ لعدم منعه التدخلات الاوربية في شؤون المغرب في بداية القرن العشرين[٦٣] . وفي اطار الاختلاف في وجهات النظر بين الملك محمد الخامس والحركة الوطنية[٦٤] ، حول مضمون الملكية الدستورية ، فيلاحظ ان الحركة الوطنية ممثلة بحزب الاستقلال كانت قوة لا يستهان بها عندما تم الاستقلال من الاحتلال الفرنسي (١٩٥٦) وكان على الملك ان ياخذ ذلك بعين الاعتبار مما جعل الخلاف بينهما يتحول الى صراع بعد انتهاء الصراع مع المحتل الفرنسي.وقد كانت فرنسا ترنو الى عدم تحقيق التوازن السياسي بعد الاستقلال مما جعل الصراع ينشب بين الملك من جهة

والحركة الوطنية من جهة اخرى . فالملك مدعوم بالشرعية الدينية والتاريخية ،اما حزب الاستقلال فهو معبر عن تطلعات الحركة الوطنية ذات التاريخ النضالي ضد المحتل الغربي وفي خضم هذه الاوضاع عمل الملك صاحب المقومات الرمزية للسلطة على اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات من اجل نزع مقومات الحكم الفعلية التي يمتلكها حزب الاستقلال بتجريده من المناصب العسكرية والامنية ، وتكريس نظام التعددية الحزبية وايجاد احزاب وقوى سياسية مستعدة للتعاون مع القصر . وهو ما اضعف دور حزب الاستقلال في المشاركة بالحكومة وادى الى تمسك حزب الاستقلال بالدعوة الى نظام الحزب الواحد . وقد كانت هذه الاجراءات بما يعزز نفوذ المؤسسة الملكية ويضفي عليها الصبغة الشرعية مع انتزاعها في الوقت نفسه من الاحزاب الوطنية .لقد نادي حزب الاستقلال ممثل الحركة الوطنية بعد تحقيق الاستقلال بان نظام الحكم يجب ان يكون ملكية مقيدة بمعنى ان الملك يملك ولا يحكم ويكون دور الملك دورا شرفيا ، كما في النظم البرلمانية كبريطانيا .اما المؤسسة الملكية متجسدة بالملك محمد الخامس فقد رات ان الملكية يجب ان تكون حاضرة في العملية السياسية بكل تفاصيلها ،وان ذلك لايشكل قطيعة مع الاستمرارية التاريخية للدولة الوطنية المغربية (العلوية)الممتدة منذ اكثر من ثلاثة قرون ونصف ،وهذا ما جسد الخلاف بين المؤسسة الملكية الممثلة بالملك والحركة الوطنية ممثلة بحزب الاستقلال . كما اصدر الملك محمد الخامس في يوم (١٩٥٨.٥.٨) في خطاب موجه الى الشعب المغربي "العهد الملكي " الذي اوضح فيه "ان افضل نظام حكم ينبغي ان يعيش في ظله المغرب متمتعا بسيادته وممارسا لشؤونه بنفسه هو نظام الحكم الديموقراطي في اطار الملكية الدستورية وذلك باشتراك الشعب في اقامة المؤسسات التمثيلية الديموقراطية المنبثقه عن الانتخابات "، والتي ترتكز على تجسيد سيادة الشعب في شخص الملك واقرار النظام الملكي المغربي والفصل بين السلطات واقرار قانون الحريات [٦٥].

يلاحظ في هذا الصدد ان كثيرا من انظمة الحكم في المنطقة اتجهت في بحثها عن الشرعية الى اضفاء الصفة الاسلامية على بعض اركان نظامها السياسي للتمتع بالشرعية . حيث مثل الاسلام صبغة تقليدية لشرعية النظام مع استخدامه كعنصر تشكيك بالجانب المعارض للنظام السياسي الذي لا يمتلك هذه الصفة. ومن هنا فانه كلما زادت درجة الاتفاق بين مختلف القوى السياسية بخصوص الدور الذي ينبغي ان يقوم به عامل الدين في الممارسات السياسية كلما زادت الشرعية الدينية للنظام السياسي . وهو ما يدفع المعارضة الاسلامية لان تركز في خطابها ودعوتها على مطالب الطبقة الدنيا والوسطى في تحقيق العدالة الاجتماعية باسم الاسلام ولو بدرجات مختلفة . ويعد المغرب الوحيد من الدول العربية الاسلامية الذي يعتمد على نظام البيعة في الوقت الحالي مع اعتماد النظام السياسي في الوقت ذاته على عوامل

الحداثه في اضفاء الشرعية عليه من خلال مصدرين اساسين للشرعية يتكون الاول من المصادر المعنوية والرمزية كالدين الاسلامي والتقاليد والاعراف المغربية ، اما الثاني فيعتمد على اداء وفاعلية النظام السياسي (٦٦).

يعتمد النظام السياسي المغربي بالاساس على مصادر مختلفة للشرعية منها الدين الاسلامي والتقاليد المغربية وهو مما يعني امداد النظام السياسي بالعناصر اللازمة لقوته وفي الوقت نفسه يعد تجريدا لقوى المعارضة الدينية من عناصر قوتها . وقد اتخذ الملك المغربي بعد الاستقلال بعض الاجراءات التي تحد من نفوذ منافسيه وتعزز الصفة الشرعية له وتمد نفوذ المؤسسة الملكية الى كافة ارجاء العملية السياسية وبما يعزز سيطرتها الفعلية على مقاليد الامور ، ومن هذه الاجراءات تاسيس المجلس الوطني الاستشاري وذلك لاضعاف نفوذ الحركة الوطنية واضفاء الصفة الشرعية على سلطات الملك واختصاصاته مع تحقيق بعض المكاسب الدعائية(٦٧) .

توجد نواحي تجعل السلطة السياسية في المغرب ذات طبيعة محكومة بثلاثية "الحكم والسيادة والقدسية ". وهو ما يجعلها متداخلة البناء مما يهمش دور باقي اطراف العملية السياسية من حيث شرعية عملها او مجال تحركها .وهذا ما يجعل الاشكالية المركزية في النظام المغربي تتركز في الجمع بين واقع الملكية القائمة على ثلاثية "الحكم والسيادة والقدسية " وبين تحقيق الديموقراطية الحقة . ان جوهر السلطة السياسية المغربية يجعل الملكية فوق المنافسة السياسية وهي مؤسسة المؤسسات وهو ما يعني انها غير قابلة للخضوع لقواعد التنافس السياسي مع كونها جوهر العملية السياسية . ومن هنا فان القاعدة الاساسية للعملية السياسية في المغرب هي استمرارية لهيمنة المؤسسة الملكية وكل من يخالف يجد نفسه خارج اللعبة السياسية والقانون(٦٨).وهي نواحي تختلف بصورة اساسية مع شرعية السلطة في الدولة الاسلامية المختلفة التي كانت قائمة على اساس مدى تطبيق السلطة الحاكمة للشريعة الاسلامية ويعد ذلك المعيار الاساس لمدى شرعيتهاحتى القرن التاسع عشر.ولذلك عد الانحراف في تطبيق الشريعة المنطلق الرئيس للمعارضة الدينية للتشكيك في مدى شرعية النظام القائم.ومنذ مطلع القرن العشرين فقد حرصت الحكومات الاسلامية على اضفاءالشرعية الدينية على نظامها السياسي التقليدي وقيام مرحلة العلمانية في الدول الاسلامية بدرجات مختلفة وتبنت بعض الدول العربية القيم والتقاليد الغربية.في حين لجات دول اخرى الى التمسك نوعا ما بالتقاليد العربية الاسلامية ورفض كافة الافكار غير الاسلامية كالمغرب الذي حاول ايجاد صورة للاسلام قائمة على تحديث المجتمع في اطار من القيم الاسلامية . وفي هذا الاتجاه يرى جون اسبو سبتوان الحركة السلفية قادت تيارا فكريا اصلاحيا في دول عربية مختلفة ومنها المغرب لمواجهة

الانقسام الاثني وقيام التضامن القومي كما كان للشعارات والرموز الدينية دور كبير في الحركة القومية ضد الاستعمار[٦٩].

حافظ المغرب طيلة العهود السابقة على صورة نظام الحكم القائم على اساس الشورى في الاسلام، ففيما يخص اختيار السلطان " امير المؤمنين" فقد كان يصل الى السلطة اما عن طريق البيعة او ولاية العهد ذلك ان نظام البيعة في المغرب يقوم على مرحلتين البيعة الصغرى التي يقوم بعقدها اهل الحل والعقد في البلد للحاكم ، والبيعة الكبرى هي بيعة عموم الشعب وموافقته على اختيار السلطان وعلى هذا فان نظام البيعة يحقق للمحكومين المشاركة في الحكم عن طريق القيام بالبيعة او عدم القيام بها بعد بيعة اهل الحل والعقد[٧٠]. وفيما يخص السلطة التنفيذية فقد كانت بالسابق يطلق عليها حكومة المخزن[٧١]. والتي استطاع الحكم العلوي ان يستغل الشرعية الدينية التي يمتلكها للتغلغل والتحكم فيها . وقد كانت حكومة المخزن في السابق تضم الصدر الاعظم ووزراء المالية والعدل والحرب والشؤون الخارجية . وفيما يتعلق بالنظام القانوني فان المغرب قد عرف لمدة اثني عشر قرنا وحدة قانونية ساد فيها الفقه الاسلامي والعرف ، فضلا عن المحاكم الشرعية والمحاكم المخزنية التي شكلت النظام القانوني والقضائي الذي كان الشرع الاسلامي هو المصدر الذي يرجع اليه في المحاكم الشرعية المخزنية التي شكلت النظام القانوني والقضائي . وقد ساعد الاعتماد على الشرع الاسلامي عدة امور منها سيادة الديانة الاسلامية ووحدة المذهب المالكي فقها وعقيدة ، فضلا عن دور العلماء في تثبيت اركان النظام السياسي مع التاكيد على عدم التعارض مابين العلماء في تثبيت اركان النظام السياسي مع التاكيد على عدم التعارض مابين الاسلام والعروبة [٧٢].

تستند النظم السياسية العربية بشكل عام ومنها النظام المغربي في شرعيتها على القوة المجردة اكثر من استنادها على الارادة الحقيقية لمجتمعاتها ، فشرعيتها شرعية الامر الواقع اكثر من الشرعية القانونية ، لان ادوات صنع القانون بقبضة السلطة التنفيذية التابعة لراس السلطة المتمثلة بالملوك او الرؤساء .كما ان صيانة القانون لايمكن عدها مستندة على الاسس والقواعد المثالية للبناء الديموقراطي والحرية الشعبية الحقة. هذا مع ان السلطة المغربية والمتمثلة بالمؤسسة الملكية تملك شرعية الظرف التاريخي والذي قد يبرر ولو مؤقتا شيئا من التغاضي عن ضرورة كون السلطة السياسية مستندة على اسس حقيقية من رضا المحكومين، فضلا عن ان الاقرار بمبدا تداول السلطة السياسية بين مختلف القوى والجماعات السياسية فيه شي من الاشكال من حيث المساواة بين الاحزاب المتنافسة في الدعم المالي والاعلامي ، وكذلك الاشكالية في تولي الحزب الفائز في الانتخابات للسلطة وغيرها من الاشكاليات . وان اعتمد النظام

السياسي المغربي كثيرا على الاساس الديني في الحصول على الشرعية الا ان هذا الاساس بدا يواجه بعض المشاكل في ظل تصاعد دور الحركات الاسلامية السياسية والعنيفة وشيوع مفاهيم تدعو الى الثورة ومناوئة الحكام [٧٣].

اعتمد نظام الحكم كثيرا في المغرب على الشرعية الدينية والتقليدية في شتى اركان النظام منذ القدم . فالاسر التي تعاقبت على حكم المغرب حافظت على الاساس الديني والتقاليد كمصدر للشرعية . وقد اثرت هذه الشرعية على مجمل العملية السياسية ، اذ افقدت المعارضة الكثير من الفعالية كما لم يشهد المغرب في العقود الاخيرة منذ تراجع الفكر القومي وبروز التيار الاسلامي المعارض للنظام كما في الدول الاخرى[٧٤]. سلطة الملك عندما توصف ب "امير المؤمنين " تكون شاملة وتطغى على كل الساحة المغربية. حيث ان هذه الشمولية لها اصولها في الدين الاسلامي اذ يستمد الملك الشرعية من بيعة الشعب له مما يترتب على ذلك الحق في احتكار السلطة ، اذ يقول الملك الحسن الثاني في هذا المقام " ان السلطة ترجع الى الشعب الذي يعطيها للملك من خلال البيعة ، وهذه البيعة هي من مهامنا وبالتالي فهذه المسؤولية لايمكن ان تخضع لاي تقسيم "[٧٥]. ومن خلال هذا المنطلق فان الملك حرص على ان يجعل ثقل السلطة متركزا في حقل امير المؤمنين . اذ تقوم الحياة السياسية المغربية على اساس شعار الاجماع السياسي الذي تحدده المعطيات التالية : الاسلام والوطنية والملكية الدستورية والليبرالية[٧٦].

لجا النظام السياسي المغربي عام (١٩٧٩)الى استثارة الحماس الجماهيري والوطني من خلال ما اطلق عليه "بيعة الرضوان "[٧٧] ، والتي جعلت الشرعية ذات اتجاه موحد من المحكومين تجاه الحاكم واستبعاد الشرعية التعاقدية وهوماابرز نوعا من التداخل بين الدين والسياسة في ظل تفوق واضح للوجود الديني ضمن المجال السياسي . فقد اكدت الدساتير المغربية الخمسة على الطابع الديني لنظام الحكم وعلى مكانة الملك الدينية والتي احاطت شخصيته بنوع من القدسية وعدم جواز معارضة قراراته واراءه وهو ما جعل الملك يتعامل بحذر في الامور الدينية خوفا من نتائج هذه السياسة . فالملك الحسن الثاني لم يتمتع بما تمتع به الملك محمد الخامس والذي عاش في ظروف تاريخية معينة ابرزته كقائد وشخصية "كاريزمية " [٧٨]،ووطنية في مقاومة المحتل ولهذا لجا الى اضفاء الصفة الدينية على نفسه كقائد ديني [٧٩]. وقد قام الملك الحسن الثاني بمواجهة معارضيه في التحكم في الرموز الدينية والسياسية مما اكسبه الشرعية الدينية والسياسية الى جانب تقليص فعالية الاحزاب والتنظيمات السياسية وبحكم تفرد الملك بالشرعية الدينية والسياسية فضلا عن تحكمه بمجموعة من السلطات جعله اهم شخصية سياسية مع عدم استطاعة القوى السياسية المعارضة من الحصول على ثقل سياسي واضح او على مصدر مستقل للقوة مما

جعل الملك يتحكم في العملية السياسية مع القدرة العالية في التاثير على الاحزاب والتنظيمات السياسية وكان من اهم الركائز التي استندت عليها المؤسسة الملكية هي النخبة الريفية حيث حرصت هذه المؤسسة على ديمومة التحالف مع هذه النخبة كما ان النظام المغربي ادرك بعدم كفاية الشرعية التقليدية في دعم سياساته على الرغم من التوافق الجماهيري مع النظام الا ان النظام حرص على دعم شرعيته بمصادر اخرى بما يعزز هذه الشرعية مثل العقلانية القانونية وقد ركزت شرعية نظام الحكم على الكوادر من دون الجماهير حيث تضم النخب الحاكمة ومجموعة من التكنوقراط من دون مشاركة الجماهير[٨٠]، وتوجد ثلاث مطالب لمفهوم الشرعية هي [٨١]:

المطلب الاول : الاتجاه السياسي:وهذا الاتجاه يقوم على ان الشرعية هي الطاعة السياسية للحكام من المحكومين ومايصدر عنهم من قرارات تخص المصلحة العامة وعلى هذا تكون السلطة شرعية ولها مايبرر وجودها

المطلب الثاني : الاتجاه القانوني : وهو ما يمثله اساتذة القانون ويذهبون لتعريف الشرعية بانها سيادة القانون ولايمكن لاحد ان يخرج عن اطار الخضوع للقانون حتى السلطة السياسية وعلى هذا فان قرارات السلطة لاتكون صحيحة اذا لم تتطابق مع القانون فالسلطة تكون شرعية بخضوعها للقانون والتزامها به .

المطلب الثالث : الاتجاه الديني : وهذا الاتجاه يقوم على اساس ان الشرعية تتاتى بامتثال الحكام للاوامر الشرعية حيث ان النظام الشرعي هو الذي يطبق قواعد الدين على اساس ان الدين هو مجموعة القواعد والتعاليم والاحكام التي انزلها الله سبحانه وتعالى على عباده من خلال الرسل لتنظيم امورهم وعليهم الالتزام بها ليتصف حكمهم بالشرعية .

يعتمد النظام السياسي المغربي في تثبيت شرعيته على ثلاثة مصادر وهي [٨٢]:

أ .الاساس الاسلامي للنظام السياسي المغربي : قام النظام السياسي المغربي منذ نشاته على اساس كونه ينتسب الى العائلة العلوية الهاشمية مما ادى الى اضفاءالصفة الاسلامية على النظام السياسي المغربي كما ان الحكام المغاربة حرصوا على الحفاظ على مكانتهم الدينية بل وصل الامر الى جمع الحكام المغاربة بين السلطتين الزمنية والدينية .

ب .التجربة التاريخية القومية :امتاز الملك محمد الخامس بكونه يحمل صفات الشخصية القيادية والبطل القومي مما منحه قوة في مواجهة خصومه من المعارضين السياسين، اما الملك الحسن الثاني فقد اعتمد في دعم شرعيته على اتجاهين داخلي وخارجي ، فالداخلي من خلال التحالف مع البرجوازية التقليدية

واستخدام القوة مع خصومه فضلا عن العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي اما على الصعيد الخارجي فقد تمثل ذلك بمشاركة المغرب في حرب تشرين (اول/اكتوبر ١٩٧٣)[٨٣].على الرغم من تمتع الملك الحسن الثاني بالشرعية الدينية والسياسيةالا ان ذلك لايعني بالضرورة انه قد احتكر المجال الديني كاملا فقد نافسته التيارات الاسلامية في المجال الديني والتي انتشرت في مناطق متفرقة في المغرب مثيرة الشك في الشرعية الدينية للنظام ومع ان هذه الجماعات كانت ترفض النظام السياسي الاانها فشلت ولاسباب مختلفة في تقديم البديل السياسي عن النظام الحاكم في المغرب [٨٤].

ج .الولاء التام للعائلة الحاكمة في المغرب :مضى اكثر من ثلاثة قرون ونصف على سيطرة الاسرة الحاكمة على زمام الامور في المغرب ومع تعرضها لبعض حالات الازمة والاضطرابات الا انها تمكنت من تجاوز تلك الفترات بفضل تمتعها بقوة سياسية مكنتها من تجاوز فترة الازمات التي مرت بها .ومن خلال بعض الاقوال للملك الحسن الثاني ومحمد السادس فان المؤسسة الملكية تنظر لنفسها بانها (مؤسسة المؤسسات) اي انها القادرة من حيث الشرعية وطبيعة وجودها على ان تضفي على المغرب الصفة السياسية والمؤسساتية بل حتى الوجودية .في حين ينظر الى باقي الاليات المتعلقة بالممارسات السياسية على انها هامشية ان لم تكن غير موجودة اصلا وخاصة ان الاحزاب السياسية هي التي وجدت قبل الاستقلال وخصوصا التي خاضت غمار النضال ضد الاستعمار ، وقد وجدت هذه الاحزاب نفسها محكومة بالتعامل مع وضعية هيكلية تجاوزت واقع واهمية الاحزاب السياسية ، اذ استندت هذه الوضعية على اسس دينية وتاريخية وسياسية في تركيز السلطات بيد الملك ودعم بعض القوى السياسية الموالية للقصر ضد القوى والمؤسسات والاحزاب الاخرى ،اذ يقول الملك الحسن الثاني (فعندما رجع الملك المظفر محمد الخامس من منفاه لم يات في عربة حزب ولا حركة معينة حتى يصيراسيرا لها وحتى يعطيها كهدية مقاليد الحكم ورقاب المغاربة) كما يقول (اذ لولا الملكية التي ارتضاها المغاربة في هذه البلاد وعن طواعية واختيار لراينا ملوك الطوائف (ولولا الملكية الشعبية لما كان المغرب ابدا)[٨٥] .

تمكن النظام السياسي في المغرب من رسم المعالم الاساسية للاسلام الرسمي من خلال اعتماده على النخبة الدينية التي مثلت احدى ركائز السلطة والتي شملت مجموعة من رجال الدين الذين اسهموا في ارساء القواعد الايديولوجية والثقافية للنظام، حيث كانت هذه النخبة تمثل المعارضة الدينية القوية قبل الاستقلال، لكنها بعد الاستقلال قامت بمساندة النظام السياسي الذي تميز بقوة مركز الملك السياسى والديني كملك واميرا للمؤمنين وعد رمزا للسيادة ومصدر القرارات لاستحواذه على السلطتين الزمنية والدينية واضفاء شيء من القداسة على شخصيته ،لكنه سرعان ما استخدم الدين في تدعيم سلطته

السياسية واستطاعت المؤسسة الملكية ان تحصل على الشرعية التقليدية بنجاحها في الحفاظ على وحدة وتماسك مختلف القوى الاجتماعية ، ولفشل اي قوة سياسية اخرى في ان تقدم البديل الناجح عن الملكية مما جعل معظم اعضاء النخبة السياسية تتقبل هذا النوع من الشرعية (٨٦).يظهر استقراء التاريخ السياسي للانظمة السياسية الاسلامية ان الامير او السلطان من جهة واهل الحل والعقد من جهة ثانية عندما يوقعان على وثيقة البيعة فان الطرفين يشكلان سلطة واحدة وعندما يخل احدهما بالعقد يكون الثاني متحللا منه ولكن دائما يكون العلماء واهل الحل والعقد هما الضحية في حال حدوث خلاف مع الحاكم او في حالات خلع الامير او السلطان فانه يعود الى ضعف شخصيته فضلا عن طبيعة الظروف المحيطة به كما حصل في المغرب بداية القرن العشرين مع السلطان عبدالعزيز عندما وقع على اتفاقية الجزيرة عام ١٩٠٦ (٨٧) .

عرف المغرب مجموعة من التطورات و التحولات التي كانت مقدمات للتطور الديموقراطي في ظل نظام اتسم بالسلطوية وذلك لايجاد بعض التوازن بين التقليدية و الحداثة اذ تحتل الشرعية الدينية الركيزة الاساسية للنظام السياسي المغربي . في حين ان الممارسات الحديثة تبين جانب من التحول الديموقراطي ومن هنا تظهر خصوصية التجربة المغربية. فقد نص الفصل التاسع عشر من الدستور على ان الملك هو امير المؤمنين و الممثل الاسمى للامة وضامن دوام الدولة و استمرارها وهو حامي الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين و الجماعات و الهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة(٨٨). وقد ساعد هذا الفصل على فهم اسس نظام الحكم في المغرب حتى سمي هذا الفصل ب(المفتاح التاسيسي لحقيقة السلطة) ذلك من خلال النقاط الاتية(٨٩):

أ. الحضور الواضح للملك في مختلف المفاصل المتعلقة بالقرار السياسي

ب . لقد اعطى هذا الفصل للمؤسسة الملكية قدرات تأويلية واسعة سميت سلطة التأويل الاستراتيجي وتعطيها الامكانيات على تبرير الافعال السياسية او القرارات مع اضفاء الشرعية عليها من دون الاصطدام مع النص القانوني او الدستوري بل وان يكون ملأئما لطبيعة الظروف و مستلزمات الموقف

ج . الهيمنة الواضحة للمؤسسة الملكية على النظام السياسي سواء السلطة التشريعية ام التنفيذية ، وهنا يقول الحسن الثاني الشعب نفسه لا يستطيع ان يفهم كيف يكون ملكا ولا يحكم .

استخدمت المؤسسة الملكية الاسلام في ترسيخ الشرعية في النظام السياسي القائم ، الا ان المغرب قد شهد في بداية عقد السبعينيات ظهور المعارضة الدينية مستخدمة لغة سياسة رافضة للاسلام الرسمي الذي قدمته المؤسسة الملكية ومطالبة في الوقت نفسه بتحقيق الاسلام الجماهيري الشعبي .الا ان

هذا التيارات لم تكن من الفعالية ودقة التنظيم كما في الدول الاخرى . ومع تمتع النظام السياسي المغربي بالشرعية الدينية الأأنه قد ظهرت بعض المعارضة الدينية وذلك يعود الى التفسير الشعبي للاسلام الذي لا يتطابق مع الاسلام الرسمي الذي يطرحه النظام . وقد حاولت بعض هذه الحركات الاطاحة بالنظام بعد رفضها للاسلام الرسمي الذي سعى النظام لتدعيمه من خلال المؤسسات الدينية الرسمية المساندة له و المبررة لوجهة النظر الاسلامية المؤيدة لتوجهات المؤسسة الملكية . وقد كان وراء نمو هذه الحركات المشككة بشرعية المؤسسة الملكية في المغرب عوامل منها(٩٠):

١ . ظهور وانتشار التيار الاسلامي بشكل كبير في دول الشمال الافريقي ومنها المغرب خصوصا بين أبناء الحضر لفشل الايديو لوجيات العلمانية في تحقيق مطالب هذه الجماهير

٢ . فشل النظام المغربي في بناء الدولة الحديثة و المتطورة و المستقلة وتزايد السخط الجماهيري بعد فشله في تحقيق مطالب الجماهير، فضلا عن تزايد مظاهر عدم العدالة. مما ادى الى الاضطرابات الشعبية والعمالية، مع اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار البطالة. فكل ذلك ساعد على انتشار الحركات الاسلامية المشككة في شرعية النظام القائم وذلك لامكانيات هذه الحركات على تحريك مشاعر الجماهير.

تعتبر الشرعية الهدف الاساسي لكل سلطة وذلك لان اي سلطة ترغب بالاستمرار مما يجعلها تشعر بانها لاتحتاج الى القوة في الحصول على شرعيتها فقط بل لابد من الحصول على دعم النخب السياسية وتزكيتها للسلطة وقبولها، بحيث لاتوصف هذه السلطة بانها قائمة على القهر والقوة (٩١)، وقد عد نظام الحكم في المملكة المغربية وكذلك القضايا المتعلقة بالدين الاسلامي قيدين لايمكن تجاوزهما من اي حزب او جماعة، فقد نصت المادة (١٠٦)من الدستور على ان النظام الملكي وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الاسلامي لايمكن ان تتناولها المراجعة (٩٢)، وذلك للحفاظ على شرعية النظام الملكي القائم في المغرب، كما ان المؤسسة المغربية الملكية قد عملت لضمان الطاعة الكاملة والخضوع الكامل لها في شخصية الملك، وذلك بان الملك الراحل الحسن الثاني الذي تسلم مقاليد الامور في المغرب بين عامي (١٩٦١– ١٩٩٩) اخذ لقب امير المؤمنين وفي الوقت نفسه شدد على احياء طقوس البيعة ذات التاريخ الاسلامي لتحصين شرعيته والاستحواذ على سلطات اضافية الى جانب ماتضمنه الدستور المغربي ، وهذه النظرة تعبر عن القدسية الدينية وان شرعية الدولة ترجع الى نظامها القدسي الذي فرضه الله لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية ولايجوز لاي شخص الخروج او معارضة الملك او تغير الحكم والسلطة (٩٣) .

عندما تولى الحكم محمد السادس في المغرب عام (١٩٩٩) بعد وفاة والده الحسن الثاني وفي اطار البيعة طرأ تطور جديد وواضح وهو حضور وزيرتان لاول مرة مع ان الملك في خطابه بتاريخ ٣٠ تموز / يوليو ١٩٩٩ اكد على هيمنة الملكية على الهرم المؤسسي والدستوري كما كان سائدا في فترة حكم والده الحسن الثاني فقد اكد على ان الملك سيبقى (الموجهة والمرشد الناصح الامين الذي يعلو فوق كل انتماء) كما ذكر الحسن الثاني في خطابه للشعب بمناسبة الاستفتاء على الدستور ١٩٧٢ في تبرير المسار التوفيقي حين قال (امانة لايمكن تفويتها ولاتفويضها) في حين ان الملك محمد السادس يقول (الامانة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك موصولة بما يسبقها على امتداد ازيد من اثني عشر قرنا موثقة السند بكتاب الله وسنة رسولة الكريم ومشدودة العرى الى الدستور المغربي) وهنا فان الملوك المغاربة يذهبون الى مايمكن الاصطلاح عليه (الشرعية الاصلية) التي تتجاوز الشرعية الديمقراطية والتي تبقى مكتسبه بفعل الصراع السلمي للوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات بين الاحزاب وفق المعيار الديمقراطي كما انه يذهب في تمجيد الملكية الى اقصى مدى يمكن تصوره حيث يقول عن الملكية (هي التي صنعت المغرب ولولا الملكية لما كان المغرب ابدا) وذلك قبل ان يصل الى الحتمية السياسية للملكية المغربية بقوله اكبر عامل في صنع تاريخنا المديد فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة اسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ وحوزة منعية ومقومات محترمة [٩٤] .

المبحث الثالث /الاحزاب السياسية في المملكة المغربية

المطلب الاول / نشاة الاحزاب السياسية في المغرب

تعد الاحزاب السياسية من اهم متغيرات النظام السياسي وشكل نظام الحكم اذ ان الاختلاف فيما بين الافراد وتباين المصالح الاجتماعية والاقتصادية والافكار والمباديء والتقاليد والدين الاسلامي فضلا عن الظلم الاجتماعي والاستبداد بالسلطة وغيرها من الامور التي اسهمت في نشاة الاحزاب السياسية ، فالظاهرة الحزبية في المغرب عرفت في اواسط الثلاثينيات من القرن العشرين وهناك اتفاقا على ان عام ١٩٣٤ هو العام الذي عرف فيه المغرب ظاهرة التنظيم الحزبي والذي يعود الى عدة عوامل منها:[٩٥]

١ . نشأة سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب ب(الظهير البربري) في ١٩٣٠/٥/١٦ لتقسيم الشعب المغربي الى عرب وبربر لضمان استمرار الوجود الفرنسي وبالتالي عدم السماح للمغاربة بتشكيل الاحزاب السياسية مما دفع النخبة الوطنية الى تشكيل اول تنظيم سري .

٢ . صدور قانون الحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية في عام ١٩٣٤ مما حفز النخبة الوطنية لتفكر في سبيل المواجهة ومنها ظهور كتلة العمل الوطني .

٣ . فشل ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي عام ١٩٢٥ والتي ادت الى ظهور الرابطة المغربية كتنظيم سياسي في٢/٨/١٩٢٦ .

تعد ضرورات مواجهة العوامل السابقة والتصدي للاستعمارين الفرنسي –الاسباني للمغرب من العوامل التي حفزت على نشاة الاحزاب السياسية وظهورها وبالتالي فقد كانت نشاة الاحزاب المغربية خارج نطاق العملية الانتخابية والبرلمانية كما في الدول الغربية فالحركة الوطنية منذ انطلاقها طالبت بايجاد ديمقراطية تسمح بمشاركة الشعب وتمثيله بمجالس منتخبه وذلك ماتقدمت به كتلة العمل الوطني (حزب الاستقلال فيما بعد)الى الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية حيث تقدمت ببرنامج الاصلاحات المغربية عام ١٩٣٤ والذي طالب بمجلس وطني ومجالس شعبية ، هذا وقد امتازت منطقة الحماية الفرنسية بنشاط واضح للقوى السياسية كما انها شاركت في الحياة السياسية المغربية بعد الاستقلال ، ومن اهم هذه القوى حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الشورى والاستقلال وحزب الاحرار المستقلين والحزب الشيوعي [٩٦]،وقد اثرت التطورات التي شهدها المغرب العربي عموما على الواقع المغربي في اتجاهه الى اصدار قانون الحريات العامة عام ١٩٥٨ والذي كان ذا طابع ليبرالي بشكل واضح كما انه كرس التعددية الحزبية ، فضلا عن منعه لنظام الحزب الواحد من الظهور في الساحة السياسية المغربية ، وتعد من اهم هذه التطورات التي شهدها المغرب العربي وبعض المناطق العربية سيطرة الحبيب بورقيبه وحزبه على الساحة السياسية في تونس عام ١٩٥٦ وسيطرة جبهة التحريرالوطني في الجزائر سيطرة مطلقة على الوضع السياسي عام ١٩٦٢ اما التطورات العربية خارج بلاد المغرب العربي فتمثلت بقيام ثورة الضباط الاحرار في مصر عام ١٩٥٢ والثورة العراقية عام ١٩٥٨ وغيرها من التطورات[٩٧].

ظهر عدد من الاحزاب السياسية في المغرب في فترة الاحتلال كقوة مقاومة كحزب الاستقلال ، وبعضها نشا اما بسبب انشقاق الاحزاب الكبيرة كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، او تغير في المسميات لاختلاف الظروف المحيطة به كالحزب الشيوعي ، وما الى ذلك من الاسباب وراء نشوء الاحزاب في اختلاف المواقف من الاحداث على الساحة السياسية المغربية كما حدث مع الحركة الشعبية واما بفعل دور القصر في احداث التوازنات المطلوبة كالاتحاد الدستوري ، حيث اجاز الدستور المغربي تاسيس الاحزاب السياسية وعد نظام الحزب الواحد غير مشروع بنص الفصل الثالث من الدستور كما ان تداول السلطة يتمثل في السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان في المغرب كما في الفصول ٣٦-٥٩ من

الباب الثالث من دستورعام ١٩٩٦[٩٨] ، والمجالس المحلية في الفصول ١٠٠-١٠٣ من الباب الحادي عشر من دستور عام ١٩٩٦[٩٩]. فالتنافس السياسي يجب ان يقوم على اساس وجود علاقة حقيقية وايجابية بين النتائج التي تفرزها الانتخابات وبين تشكيل الحكومة اي بما يسمح للاغلبية والمعارضة بتبادل الادوار فيما بينهما وهو مايعني استعداد المعارضة لممارسة السلطة والعمل وفقا لاليات التسيير الحكومي [١٠٠]، في ضوء ذلك نرى تبني المغرب للتعددية الحزبية منذ الاستقلال لم يكن مرادفا للتعددية الحزبية الحقيقية بل تعددية تحكمها ضوابط وقيود تحد من امكانية تداول السلطة وممارسة الاحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية .

المطلب الثاني / التعددية الحزبية في النظام السياسي المغربي

عرفت المملكة المغربية النظام الحزبي في عهد الحماية الاستعمارية وذلك عندما تم تشكيل الاطار التنظيمي الاول ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني مع ظهور الحركة الوطنية عام ١٩٣٤ والتي شكلت النواة الاولى للاحزاب المغربية ، يقوم النظام السياسي في المغرب على التعددية الحزبية والتي تعد ذات اهمية خاصة على اعتبار ان المغرب من بين الدول السباقة في العالم النامي في هذا الميدان ، فمن جهة ان هذه التجربة هي محصلة لممارسات طويلة المدى وما تطلبت من تهيئة مستلزماتها اللازمة من جهة اخرى ، وهذا يعني ان التجربة المغربية تاسست عبر القنوات السياسية والقانونية من اجل ممارسة الديمقراطية كخيار استراتيجي فالتعددية الحزبية شكلت احدى ثوابت النظام السياسي المغربي منذ الاستقلال ، حيث ان الاتجاه المغربي نحو التعددية الحزبية كان في ظل العهد الاستعماري وذلك بسبب وجود الضغط الشعبي والسياسي والوطني لدى الجماهير مع مايمتاز به الشعب المغربي من رفضه لنظام الحكم المطلق واحتكار السلطة [١٠١] .وبعد الاستقلال انفردت المملكة المغربية من بين الدول العربية بنص دستورها على حرمة نظام الحزب الواحد وذلك في الفصل الثالث من دستور عام ١٩٩٦ حيث نص على (الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم والحزب الواحد غير مشروع)[١٠٢].وقد دعمت المملكة المغربية بعد الاستقلال التعددية الحزبية فضلا عن ان الاحزاب التي خرجت من الحركة الوطنية وقاومت الاحتلالين الفرنسي والاسباني لم تستلم السلطة الا لفترة قصيرة في عهد حكومة عبدالله ابراهيم من ١٩٥٨/١٢/٢٣ الى ١٩٦٠/٥/٤ [١٠٣].وبعد ان حصل المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦ اتجه الى الاخذ بنظام التعددية الحزبية وذلك يعود لمجموعة من الظروف والاسباب الداخلية والخارجية منها [١٠٤] :

١ . الاستعمار الفرنسي عمل على تكريس التعددية من خلال عمله على اشتراك جميع القوى في مفاوضات (اكس)من اجل اضعاف حزب الاستقلال .

٢ .تطبع المجتمع المغربي على التعددية الحزبية .

٣ . وجد الملك محمد الخامس نفسه محاطا بقوى واحزاب سياسية قوية وفي مقدمتها حزب الاستقلال ،اذ عاش المغرب اجواء التعددية الحزبية قبل الاستقلال .

تعد الاحزاب جزء مهما من المجتمع المدني حيث تلعب دور الوسيط بين المجتمع والسلطة وتكون احزاب مساعدة او متنفذه او مهمشة خارج النظام السياسي واذا كانت الدولة ذات التوجه الليبرالي تشجع التعددية الحزبية في اطار الخيار الليبرالي فان الملكية في المغرب قد انعشت هذا الخيار[١٠٥]، من خلال الاتي[١٠٦]:

أ. حرص الملك على ان لايحسب على اي من الاحزاب السياسية ليكون حكما ومرجعا للمغاربه.

ب. توجه الملك محمد الخامس نحو التعددية رافضا لراي حزب الاستقلال بالعمل بنظام الحزب الواحد هذا وقد حرص الملك محمد الخامس على اشتراك جميع الاحزاب بالحكومات الائتلافية منذ اواخر عام ١٩٥٦.

ج .تعدد الانتماءات الحزبية .

نصت المادة (١) من دستورعام في ١٩٩٦الباب الاول من قانون الاحزاب المغربية على ان الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين اشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المباديء قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الارباح ، وقد نصت المادة (٢)من الباب الاول على ان تساهم الاحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ، وهي بهذه الصفة تساهم بنشر التربية الاساسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتاهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي ، كما اشارت المادة (٣)من الباب نفسه الى ان تؤسس الاحزاب السياسية وتمارس انشطتها بكل حرية وفقا لدستور المملكة وطبقا لاحكام هذا القانون اما المادة (٤)لنفس الباب فقد ذكرت انه يعتبر باطلا وعديم المفعولية كل تاسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع او غاية مخالفة لاحكام الدستور والقوانين او يهدف الى المس بالدين الاسلامي او النظام الملكي او بالوحدة الترابية للمملكة ويعتبر ايضا باطلا وعديم

المفعول كل تاسيس لحزب سياسي يرتكز على اساس ديني او لغوي او عرقي او جهوي [١٠٧].وتتكون المغرب من الاحزاب الاتية :

١ . الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

ولد هذا الحزب على اثر انشقاقه عن حزب الاستقلال عام (١٩٥٩) ، بدا الحزب يساريا لكن اختفاء احد قادته (المهدي بن بركة) في عام (١٩٦٥) قد ادى الى صراعات بين قادة الحزب. وفي عام (١٩٧٠)انشقت عنه مجموعة يسارية تسمى "منظمة ٢٣مارس " والتي تبنت الافكار الماركسية –اللينينية ،والقسم الاخر انشق وشكل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام (١٩٧٢) بقيادة "عبد الرحيم بو عبيد". لكن الحزب استمر في اتباع سياسة المعارضة وحافظ على منطلقاته السياسية والاقتصادية وعلى نظرته لطبيعة السلطة المغربية[١٠٨] .

٢. حزب الاستقلال

يعد من اهم الاحزاب في المغرب وقد تاسس في عام (١٩٤٣) كحركة وطنية مطالبا بالاستقلال. ومثل الحزب الحركة الوطنية المغربية في جناحيها السياسي والمسلح كما انه كان مؤيدا للمؤسسة الملكية. ان اصول حزب الاستقلال ترجع الى ابناء البرجوازية المدنية. وفي عام (١٩٤٥) تحول الحزب من حزب للكوادر الى حزب جماهيري. وقد شكل الحزب الحليف التقليدي للقصر حتى بداية الستينيات حين تخوف الملك من استئثار الحزب بالقيادة السياسية للبلد ، وهو الذي دفع الملك الى العمل على اقصائه عن الحكومة واثارة الفرقة بين صفوفه مما ادى الى انشقاق جناحه اليساري مكونا الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في عام (١٩٥٩). وتتركز اولويات الحزب في الميدان السياسي على فكرة الديموقراطية مع بناء المؤسسات الدستورية والديموقراطية. اما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد دعا الحزب الى تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية ومعالجة الازمة الاقتصادية . ويعد من الاحزاب الفعالة في الكتلة الديموقراطية والتي تظم خمسة احزاب وهي حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم الاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد حصل الحزب عام (١٩٩٣) على (٤٩) مقعدا، وفي عام (١٩٩٧) على (٣٢) مقعدا، وفي عام (٢٠٠٢) على (٤٨) مقعدا ، وفي عام (٢٠٠٧) على (٥٢) مقعدا [١٠٩].

٣. منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

قام اعضاء سابقون في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية بتاسيس هذه المنظمة عام ١٩٨٣ وتبنت الافكار الماركسية ولكن بنفس جديد يؤمن بالتعددية الحزبية كما انها

كانت تامل باحداث تغير سياسي واجتماعي شامل في المملكة المغربية هذا وقد حصلت هذه المنظمة في انتخابات ١٩٩٣ على مقعدين وفي عام ١٩٩٧ على ٤ مقاعد ولم تحصل في انتخابات ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ على اي مقعد (١١٠).

٤ .حزب التقدم والاشتراكية

تاسس عام ١٩٦٨ من اعضاء الحزب الشيوعي المغربي الذي تاسس في الاربعينيات وكان يعرف قبل عام ١٩٧٤ بحزب التحرر والاشتراكية وتقوم استراتيجيته على التعبئة الجماهيرية للوصول الى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية الاانه فشل في تحقيق التعبئة للطبقة العاملة وتعرض الحزب عدة مرات للحظر وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وللتلاؤم مع التطورات الدولية قام الحزب بمراجعة افكاره لتتلاءم مع توجهات المغرب نحو مزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية ومع توجهات الحزب اليسارية الا انه اعترف بالشرعية الدينية والسياسية للملك واعلن ولاءه له وقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٩٣ على ١٠ مقاعد وفي عام ١٩٩٧ على ٩ مقاعد وفي عام ٢٠٠٢ على ١١ مقعدا وفي عام ٢٠٠٧ على ١٧ مقعدا (١١١).

٥ . الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تاسس الاتحاد عام ١٩٧٢ بالانشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وقد شكل المعارضة اليسارية الرئيسة خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات بقيادة عبد الرحيم بوعبيد ويهدف الحزب الى بناء ديمقراطية اشتراكية ويعد الديمقراطية ضرورية للوصول الى السلطة ومع مرور الوقت وجد الحزب نفسه يقترب من النظام الذي كان يتوقع ان يغيره واصبح جزء منه وقد تولى زعيمه عبد الرحمن اليوسفي رئاسة الوزارة بين عامي ١٩٩٨- ٢٠٠٢ وقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٩٣ على ٥٢ مقعدا وفي عام ١٩٩٧ على ٥٧ مقعدا وفي عام ٢٠٠٢ على ٥٠ مقعدا وفي عام ٢٠٠٧ على ٣٨ مقعدا (١١٢).

المطلب الثالث / علاقة الاحزاب السياسية بالمؤسسة الملكية

تمثل المؤسسة مركز القرار الحقيقي والفاعل في النظام السياسي المغربي حتى ذكر احد الباحثين وهو الفرنسي (remy leveau) واصفا المؤسسة الملكية ودورها في الحياة السياسية المغربية بقوله (في قلب النظام السياسي المغربي يوجد رجل واحد هو الملك)، واعتمدت المؤسسة الملكية منذ الاستقلال مبدا دستوريا ثابتا وهو التعددية الحزبية وذلك بمراهنته على واقع سياسي يعزز دوره التحكيمي ويجسد الانتصار السياسي للمؤسسة الملكية في صراعها مع المكونات الحزبية حزب الاستقلال اذ ان القصر قد عد الاحزاب السياسية خصما له وانها تعمل بما يهدد مستقبله وصلاحيته وسلطته التقليدية مما جعله

يتعامل مع كل حزب على ضوء تقييمه لهذا الحزب او ذاك بالاستناد الى تاريخه السياسي والنضالي وكل مايتعلق بالحزب او الاشخاص المنتمين للحزب وافكار الحزب وليس على اساس قاعدته الجماهيرية كما ان المؤسسة الملكية استخدمت اسلوب الترهيب والترغيب مع الاحزاب بما يجعل كفة موازين القوى تميل لصالح المؤسسة الملكية على حساب دور الاحزاب السياسية وهو مااضطر الاحزاب لان تكتفي بالدور الذي رسم لها داخل النسق السياسي المغربي اي بمعنى الدوران بفلك المؤسسة الملكية مما قاد الى وضع سياسي مازوم عنوانه عدم انتاج نخب حزبية قادرة على المبادرة السياسية وهو مارسخ ثقافة حزبية سياسية انهزامية [١١٣].

شكلت طبيعة السلطة السياسية في المغرب محددا محوريا في تطور الحياة السياسية في المغرب فلايقابل تصورات المعارضة الحزبية لاليات تحقيق الديمقراطية الامثل المؤسسة الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها لاتصالها باليات معينة لاضفاء الشرعية عليها وتقوم على القواعد التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية – الدينية والتي ترتهن بها اشكال التحديث السياسي في اطار مفهوم الملكية الدستورية الذي لايمكن استحضاره الا داخل النسق السياسي المغربي وفق الضوابط التي حددت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملها مع المسالة الديمقراطية [١١٤] .

المطلب الرابع / اسباب ضعف الاحزاب السياسية المغربية

شهدت الساحة السياسية المغربية ظهور مايقارب ٤٠ حزبا سياسيا ولد اغلبها من الانشقاقات الحزبية وذلك لقدرة السياسيين القدامى على توجيه الصراع لصالحهم بتطبيق سياسة الترغيب والترهيب واحيانا الالتفات حول القوانين الداخلية للاحزاب وهو مايدل على ان الاحزاب السياسية المغربية تعاني من فقدان الطابع المؤسسي لها مما يعرضها دائما للازمة ويجعلها تعاني ضعفا في نشاطها ومن اهم اسباب الضعف هو سياسات الملك تجاه الاحزاب والتي افقدتها الطابع المميز لكل حزب مع غياب عنصر الديمقراطية داخل هذه الاحزاب، كما ان النظام المغربي وضع قيودا صارمة امام المعارضة سواء كانت اسلامية ام يسارية من خلال الاحتواء ام التهميش ، ومن خلال الاهتمام بالاساس الديني للشرعية السياسية للنظام ومحاولة ابراز دوره في القضايا والمناسبات الرسمية والاسلامية والعمل على استقطاب النخب المحلية التي تساند الملك باعتباره حاميا لها من التيارات الاخرى ، كما تعاني معظم الاحزاب المغربية من فقدان التمايز وهو مايعود الى غياب البرامج السياسية وعدم وجود السمات المميزة للحزب السياسي عن غيره سواء في البرامج ام الشعارات ام الرموز بل حتى في الهوية والايديولوجية ، اذ ان

هوية الحزب تتحدد اساسا في دوره السياسي سواء كان حاكما او معارضا فبعض الاحزاب استمرت في مساندة الحكومة منذ النشأة مما جعل مساندة الحكومة هوية لها فضلا عن ان ممارسة المعارضة اصبحت هوية ايديولوجية لبعض الاحزاب بدلا من الدور السياسي المفروض ان تمارسه ، وفيما يخص غياب الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية المغربية فهناك عدة مظاهر لها كتضييق الفرص المتاحة امام زج الدماء الجديدة في العمل السياسي وغياب الكوادر السياسية في داخل تلك الاحزاب ، مما شكل ازمة في خلافة الزعماء لتلك الاحزاب بعد غياب الرعيل الاول كما في حالة وفاة عبدالرحيم بوعبيد عام ١٩٩٢ والذي كان امينا لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ عام ١٩٧٥ [١١٥]. كما توجد صفة اخرى تتمثل بكثرة الانشقاقات داخل هذه الاحزاب لغياب الرؤية الاستراتيجية للفعل التكتلي او الجبهوي ذي الصفة المؤقتة وكونه رد فعل للظروف كما تعد النخب المغربية بطيئة في معدلات النمو وذلك يرجع الى ان التفاعل القائم فيما بينها ينطبق عليه وصف لعبة الارجوحه بين التكتلات والاحزاب والنقابات المتنازعة ، فاذا ماتمكن جزء من النخبة في فرض سيطرته قامت النخب الاخرى بالتحالف فيما بينها لمعادلة الكفة ومواجهة احتمالية فرض احدى الكتل سيطرتها وبذلك تنتهي الحياة السياسية الى الدوران في حلقة مفرغة من النخب والنخب المضادة مما يؤدي الى فقدان النخب لتاثيرها المطلوب وتكريس جهودها وانتشار السلوكيات الخاصة والعمل للحصول على الوظائف العامة دون الاهتمام بالارادة الجماهيرية [١١٦].

تعد الاحزاب السياسية من اهم عوامل فعالية النظام السياسي فهي تسهم في اسباغ الشرعية على نظام الحكم لكونها تقوم بجهود كبيرة في عملية اختيار القيادات السياسية فضلا عن انها تؤدي دورا مهما في عملية الارتقاء بالديمقراطية من خلال قدرتها على ادماج المواطنين افرادا وجماعات في الحياة السياسية فلا يقتصر الامر على كونها مصدرا للاصوات في ايام الانتخابات وقيام الاحزاب بغرس القيم والاتجاهات السياسية بين المواطنين لرفع الوعي السياسي [١١٧].

تظهر وظيفة الاحزاب في تامين الوساطة مابين المواطنين والنظام السياسي الا ان هذا الدور لايتفق مع وجهة نظر المؤسسة الملكية في المغرب والتي لاتقر باي وساطة بينها وبين الشعب حيث يمثل الملك الشعب سياسيا ودستوريا من خلال المؤسسة الملكية ، وفي المملكة المغربية يوجد مايقارب ال (٤٠) حزبا سياسيا تتفاوت فيما بينها من حيث اهميتها التاريخية في الحياة السياسية المغربية . فبعض الاحزاب لها دورا في الحركة الوطنية ذات التاريخ والدور الكبير في استقلال المغرب ولاتزال تمارس دورها السياسي . وقد حاولت تغير طبيعة النظام السياسي لكنها فشلت في هذا المشروع ولم تفلح بل اتجهت الى محاكاة النظام ، فضلا عن اتجاهها الى الوظيفة المنبرية وهو ما افقدها كثيرا من شعبيتها وقاعدتها

الجماهيرية حتى عدت هذه الاحزاب تابعة للنظام السياسي واداة من ادواته . فالاحزاب المغربية اليوم تتمثل في اكثر من اتجاه ، فبعضها ديموقراطي اسلامي (حزب الاستقلال)وبعضها قد يصل الى ان يكون شيوعا (حزب التقدم والاشتراكية)وهناك الاشتراكي الديموقراطي (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، كما ان بعض الاحزاب قام النظام السياسي بايجادها وتوجيهها بما يلائمه احزاب الادارة العامة المغربية[١١٨]، كالاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديموقراطي[١١٩].

امتازت العلاقة مابين احزاب المعارضة والنظام السياسي المغربي بالتذبذب منذ الاستقلال والى مابعد تولى الملك محمد السادس الحكم . ففي مرحلة ما قبل الاستقلال وبدايته شهدت المملكة المغربية نوعا من التوافق ثم الصدام والمواجهة ثم الحوار في عام (١٩٧٥) ما بين المعارضة والمؤسسة الملكية مما ادى الى مشاركة مختلف اطراف العملية السياسية في ادارة شؤون البلاد . ومنذ عام (١٩٩٣)وما حدث من التغييرات الدولية فقد اتسمت هذه المرحلة بالتاكيد على الاصلاح والتغيير الا ان هذه الاصلاحات كانت شكلية. وفي عام (١٩٩٥) تقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال ب "ملتمس الرقابة "ضد الحكومة ، وتمكنت قوى المعارضة من التجمع في اطار الكتلة الديموقراطية والمكونة من خمسة احزاب سياسية[١٢٠] .وكانت بداية مرحلة جديدة تقوم على توحد مختلف القوى السياسية الوطنية ومن ثم اصلاح الواقع السياسي . لكن غاب عن هذه الكتلة التجانس وعدم تبنيها لمشروع موحد ، فضلا عن غياب البرنامج والرؤية المشتركة ومع تاكيد هذه الكتلة لاهمية الاصلاح الا ان ممارستها كانت مغايرة لرؤيتها قبل انتخابات (١٩٩٣) ولهذا لم تتمكن من تحقيق اهدافها ، اذ ركزت الكتلة الديمقراطية على بعض التعديلات دون غيرها كما انها لم تعارض المشاركة في الانتخابات مع عدم استجابة المؤسسة الملكية لكثير من مطالبها [١٢١] .

صدر قانون الاحزاب في ٢٠/٦/٢٠٠٦ وهو الاول من نوعه في تاريخ المغرب بعد الاستقلال وقد نصت ديباجته بانه يسعى الى جعل الاحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية هيئات جادة في العمل على تعزيز سلطة الدولة عبر توفير مناخ الثقة في المؤسسات الوطنية بما يمكن من تعزيز سلطة الدولة عبر توفير مناخ الثقة في المؤسسات الوطنية بما يمكن من تحرير الطاقات ونشر الامل وفتح الافاق والاسهام في انتاج نخب ذات كفاية متشبعة بقيم الفعالية الاقتصادية والتازر الاجتماعي وتخليق الحياة العامة واشاعة التربية السياسية الصالحة والمواطنة الايجابية وابتكار الحلول وزج المشاريع الاجتماعية الناجحة والمبادرات الميدانية الفاعلة مساهمة منها في نماء المغرب في القرن الحادي والعشرين وتطويره وتوطيد اركان دولته بالمؤسسات والهيئات والاليات الديمقراطية الفاعلة في حين ان المادة ٢١ نصت على

انه يجب ان ينتظم الحزب السياسي ويسير على مبادىء ديمقراطية تسمح لجميع الاعضاء بالمشاركة الفعلية في ادارة مختلف اجهزته (١٢٢) .

نرى ان الدستور المغربي اشارعام ١٩٦٢ الى ان الاحزاب السياسية تسهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب وقد تم تعديل هذا النص في دستور ١٩٧٢ ومابعده بالنص على ان الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرب المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الواحد نظام غير مشروع ومع ذلك فان التعددية السياسية غير فاعلة على الرغم من المباديء التي نادى بها الدستور المغربي لعام ١٩٩٦ عن التعددية وذلك لانسجام هذا النظام التعددي مع طبيعة صراع المؤسسة الملكية مع الاحزاب السياسية ذات التاثير الواضح في التاريخ السياسي المغربي كحزب الاستقلال (الحركة الوطنية) فضلا عن ان الدستور المغربي قد اكد على حرية المواطنين في تاسيس الجمعيات او الانخراط في منظمات نقابية او سياسية حسب اختيارهم لكن النظام المغربي لم يتعامل مع هذه الاحزاب على اساس اختيار المواطنين لمن يمثلهم في البرلمان ومن ثم في تشكيل الحكومة فقد جعل الدستور اناطة تشكيل الحكومة موقوفة على اختيار الملك فقد كان اختيار الوزير الاول يرجع لصلاحيات الملك وليس منوط بالحزب الحاصل على الاغلبية الانتخابية كما ان هناك محددين ضابطين للسياسة الملكية ازاء الاحزاب السياسية في المغرب يتمثلان بطبيعة المجتمع المغربي من جهة وطبيعة التشكيلة السياسية الوطنية التي تمتاز بالتنافر المذهبي والصراع السياسي من جهة اخرى ، وعلى ذلك يلاحظ ان هناك ارتباط واضح بين المظهر السياسي والواقع المجتمعي فقد ادرك النظام السياسي المغربي بعد الاستقلال مباشرة ضرورة تكريس التعددية الحزبية وهذا لاينفي الطابع الذي سلكه النظام السياسي كسلوك ارادي في تشجيع التعددية الحزبية فيما يخدم المصالح الاستراتيجية للنظام الملكي ويمهد لنوع من التنافس السياسي المغلق والبعيد عن الدائرة الحقيقية للسلطة .

أستفاد النظام الملكي في توظيف الانقسام المجتمعي لضبط المجال السياسي والسيطرة على قواعد اللعبة السياسية ونصب النظام الملكي من نفسه حكما للفصل في المنازعات الاجتماعية والسياسية ويتخذ لنفسه طريق الحياد بين المتخاصمين السياسيين والحكم فيما بينهم وهذا لايعني التحكم الكامل بكافة اطراف اللعبة السياسية (١٢٣).ولتجنب المنازعات ينبغي ان تبقى المعارضة تتصدر اولويات اهتمام النظام السياسي المغربي كونها تشكل صمام امان لمنع احتمال تحول المنازعات الى صراعات داخلية في المملكة وبالتالي ان يهتم النظام باحزاب المعارضة وان يستمر معها بالحوار من اجل التوصل الى معالجات

افضل في اطار الاصلاح السياسي والدستوري بغية ضمان توسيع اكثر لصلاحية المؤسسة التشريعية والتنفيذية[١٢٤] .

الخاتمة

اعتمد النظام السياسي في المملكة المغربية في اضفاء الصفة الشرعية على المؤسسة الملكية من خلال الجمع بين الوسائل التقليدية والحديثة ، وانها تمتاز بهيمنة كبيرة على النظام السياسي بشكل عام سواء في مجال نشاة الدستور ام في الحق بتعديله بعد المؤسسة الملكية التي اوجدت الدستور ، اما في مجال السلطة التنفيذية وتداول السلطة فالملك هو الذي يعين الوزير الاول بصرف النظر عن كونه ينتمي الى الحزب او الاحزاب الفائزة في الانتخابات ، حيث ان الملك هو الذي يقوم بتكليف من يراه مناسبا لتولي الوزارة ، وان الوزارة مسؤولة امام الملك وله ان يعزلها ، وحتى مايسمى بالتناوب التوافقي الذي عمل به في فترة الدراسة فانه لم يؤطر باطار دستوري بل هو صفقة سياسية بحته ومع وجود التعددية الحزبية الا ان هناك اقصاء لبعض الاتجاهات السياسية من النظام السياسي فضلا عن توجيه الاتهام للمؤسسة الملكية بالتلاعب بنتائج الانتخابات والعمل على تحقيق التوازنات الحزبية بما يحقق مصالحها فللمؤسسة الملكية تاثير كبير على العملية السياسية وعلى نشاط وتوجهات الحكومة ، اما فيما يخص السلطة التشريعية اي البرلمان فان هذه المؤسسة تمتاز بضعف اختصاصاتها وصلاحياتها امام السلطة التنفيذية علما ان النظام المغربي قد تبنى النظام البرلماني منذ الاستقلال ،كما ان المؤسسة البرلمانية قد تعرضت اكثر من مرة لاعلان حالة الاستثناء من الملك في العقود الماضية مما ادى الى تجميد التجربة البرلمانية اكثر من مرة ، كما ان الملك استطاع ان يمدد عمل احدى دورات البرلمان لثماني سنوات في الثمانينيات هذا مع ان وضع الدستور لم يكن من خلال لجان متخصصة في البرلمان بل من الملك ومن يختاره لهذه المهمة ، فضلا عن ان تعديل الدستور لم يكن بطلب من السلطة التشريعية بل ان جميع حالات التعديل كانت بامر من الملك هذا وان انتخاب اعضاء البرلمان كان يتم عن طريق الاقتراع المباشر وغير المباشر باعتبار ان البرلمان يتكون وفقا لنظام المجلسين حسب التعديل الدستوري لعام ١٩٩٦ .

اما فيما يخص الاحزاب السياسية المغربية فانها مع وجود تعددية حزبية في المملكة المغربية الا انها لم تاخذ مجالها المناسب كما انها لم تؤد الوظائف المنوط بها كالوظيفة التمثيلية والتنظيمية والاتصالية فضلا عن عدم ضمان المساواة بين الاحزاب السياسية في مجال الدعم المادي والاعلامي مع توجيه الاتهام للنظام السياسي بالعمل على اقامة التوازنات الحزبية بما يضمن مصالحه .

المراجع والمصادر

١ .قاسم علوان سعيد :التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، بحث في امكانية تداول السلطة سلميا ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، بغداد ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،٢٠٠٩ ، ص ٤٣ .

٢ .محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣– ١٩٩٧ اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٩ ، ص ص٨٨–٩٠ .

٣ .عبد اللطيف المنوني : التجربة البرلمانية ، دلالتها وابعادها في التجربة البرلمانية في المغرب ،الدار البيضاء ،دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥ ،ص٧٥ .

٤ .هدى ميتكيس : الاصلاح السياسي في المغرب ، في مصطفى كامل السيد (محررا) الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية ، ٢٠٠٦ ، ص ص٢٤٩–٢٥٠ .

٥ .محمود صالح الكروي:التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣–١٩٩٧، مصدرسبق ذكره، ص ص ٨٧–٩١ .

٦ .مدغشقر او جمهورية مدغشقر الاسم القديم لها الجمهورية الملغاشية هي دولة جزر في المحيط الهندي قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لقارة افريقيا وقد كانت تحت الاحتلال الفرنسي ونفي اليها الملك محمد الخامس وابنه الحسن الثاني في الخمسينيات قبل الاستقلال واستقلت عام ١٩٦٠ لمزيد من التفاصيل انظر : ياسر رفعت :معضلة الحياة السياسية العربية ، في ٢٠٠٦/١١/٢٤ مقال منشور على الشبكة الدولية للانترنيت على الموقع .http://ar.wikipedia.org

٧ .يونس برادة : الاشكالية الانتخابية في المغرب ، في علي خليفة الكواري (محررا) ،الانتخابات الديمقراطية وواقع الاقطار العربية ، ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩،ص ص ٢٩٨–٢٩٩ .

٨ .دستور المملكة المغربية ،الرباط ،مطبعة الانباء ١٩٩٦ ، ص ٤٩ .

٩ .المصدرنفسه ، ص٥٠ .

١٠ .محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ،ص ص١٨٨–١٩١ .

١١ . يونس براده :الاشكالية الانتخابية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٠١ .

١٢ .ولد عبد الرحمن اليوسفي في ٨ اذار/ مارس ١٩٢٤ في طنجه وبدا محاميا كرس عمله من ١٩٤٤ الى ١٩٤٩ لتنظيم طبقة العمال بالدار البيضاء ثم كرس نشاطه من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢ لخدمة العمالة المغربية المهاجرة في فرنسا شارك في تنظيم وادارة حركة المقاومة وجيش التحرير بعد عزل الفرنسيين للملك محمد الخامس من ١٩٥٣ الى ١٩٥٦ اعتقل في ديسمبر /كانون الاول /١٩٥٩ مع محمد بصري مدير التحرير بتهمة التحريض على العنف والنيل من الامن الوطني للدولة والامن العام ثم افرج عنه واعتقل مرة اخرى في يوليو / تموز ١٩٦٣ مع جميع اعضاء اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتهمة التامر وصدر عليه حكم بالسجن مدة سنتين مع وقف التنفيذ وقد عفي عنه عام ١٩٦٥ توجه عبدالرحمن اليوسفي في نوفمبر /تشرين الثاني ١٩٦٥ الى باريس للادلاء بشهادته كطرف مدني في محاكمة مختطفي المهدي بن بركة وبقي منذ ذلك الوقت في فرنسا لمدة ١٥ سنة مختارا النفي ثم انخرط في السياسة وكان من مؤسسي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو عضو الامانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية من ١٩٥٩ الى ١٩٦٧ ورئيس تحرير جريدة التحرير الصادرة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمندوب الدائم للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الخارج منذ تاسيس الحزب وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ مؤتمره الثالث عام ١٩٧٨ الكاتب العام المساعد لاتحاد المحامين العرب من ١٩٦٩–١٩٩٠ الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ وفاة كاتبه العام السابق عبدالرحيم بوعبيد في ٨/يناير كانون الثاني ١٩٩٢ ،واستقال عبد الرحمن اليوسفي من وظائفه السياسية بعد صدور نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ احتجاجا على ما وقع فيها من تلاعب وذهب الى فرنسا في سبتمبر /ايلول ١٩٩٣ ثم عاد بضغط من زملائه وفي سياق الاصلاحات الجديدة عاد امينا عاما للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في اغسطس /اب ١٩٩٥ ليدخل في مصالحة مع الحكم في المغرب حيث عين وزيرا اول في ١٩٩٨ واستمر في مهامه الى عام ٢٠٠٢ وللمزيد انظر: ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة http //ar.wikipedia.org/wikj

13.سلوى محمد اسماعيل علي :العامل الديني وظاهرة الاستقرار في المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٩،ص ٩٤ .

١٤ .هدى ميتكيس: المعارضة السياسية في المغرب ، اطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٨٦،ص,٢٠٤

١٥ .المصدر السابق ،ص٢٠٥ .

١٦ .محمود علي الخطيب :الولايات المتحدة الامريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي ،ص ص ٩٨-١٠٣ على الشبكة الدولية www.cotobarabia.com

* .الكلمات التي ذكرت كما وردت في النص .

١٧ .يونس براده :الاشكالية الانتخابية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٩٦ .

١٨.دستور المملكة المغربية ،مصدر سبق ذكره ،ص٦ .

١٩ . دستور المملكة المغربية ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠ .

٢٠ .هدى ميتكيس :المعارضة السياسية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٠٢ وكذلك انظر : عبد السلام نوير ،التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ،مصطفى كامل السيد (محررا)الاصلاح السياسي في الوطن العربي ،القاهرة ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ،٢٠٠٦، ص ٢٧١-٢٧٢ .

٢١ .محمود صالح الكروي: التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١ .

٢٢. يونس برادة :الاشكالية الانتخابية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٩٧-٢٩٩ .وكذلك ارجع : محمود علي الخطيب : مصدر سبق ذكره ،ص٩٨-١٠٣ .

٢٣ .عبد السلام نوير : قضايا التحول الديمقراطي في المغرب ،في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٧١-٢٧٢ .

٢٤ .محمود علي الخطيب : مصدر سبق ذكره ،ص ٩٨- ١٠٣ .

٢٥ .محمود علي الخطيب :مصدر سبق ذكره ،ص ١٠٠-١٠١ ، وكذلك انظر : عبد السلام نوير : التحول الديمقراطي في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .

٢٦ . هدى ميتيكس :الاصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٤٣- ٢٤٤ .

٢٧ .سلوى محمد اسماعيل على : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨-١٠١ .

٢٨. محمد شقير :تطور الدولة في المغرب ، الدار البيضاء ، افريقيا الشرق ،٢٠٠٢ ، ص ٣٣٠-٣٣٣ .

٢٩ . موريس ديفرجية : الاحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعيد ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ط٤ ، ١٩٨٣ ، ص٢١٣-٢٨٦ .

٣٠ . علي سلمان صايل : الحركات الاسلامية وعلاقتها بالنظام السياسي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦، ص ١٨٣ . وكذلك انظر : قاسم علوان سعيد :مصدر سبق ذكره ،ص ١٤٧-١٥٠ .

٣١ .دستور المملكة المغربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١-١٢ .

٣٢ .المصدر نفسه ، ص ١٠ .

٣٣ .المصدر نفسه ، ص ٣١- ٣٢ .

٣٤ .المصدر نفسه ،ص٢١-٣١ .

٣٥. هدى ميتكيس : المعارضة السياسية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣٧ .

٣٦ .صلاح الدين فوزي :البرلمان دراسة مقارنة وتحليلية لبرلمانات العالم ،القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ،ص١٢٩-١٣١ .

٣٧ .يونس برادة : الاشكالية الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩٠-٢٩١ .

٣٨ .محمود صالح الكروي :التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٧-,١٢٩

٣٩ .محمود علي الخطيب : مصدر سبق ذكره ، ص١٠١ .

٤٠ .يونس برادة :الاشكالية الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

٤١ .محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩- ١٠١ .

٤٢ .عبد الكريم عبد لاني : المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي في المغرب ١٩٩٢-١٩٩٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ،ص ٣١٥ .

٤٣ .جعفر ولد المرابط ولد جعفر : الرقابة على دستورية القوانين في دول المغرب العربي ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠١ ، ٣٦٤ .

٤٤ .بدر حسن شافعي :الديمقراطية في الوطن العربي ،مجلة الديمقراطية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام، السنة الاولى ، العدد الرابع ، خريف ٢٠٠١ ، ص٢٥٣-٢٥٤ .

٤٥ . ياسر رفعت : معضلة الحياة السياسية العربية في ٢٠٠٦/١١/٢٤ مقال منشور على الشبكة الدولية للانترنيت http:// www.aljazeera.net.

٤٦ .المملكة المغربية : خطب وندوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، يوليو ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، وزارة الاتصالات ، ٢٠٠٤ ، ص٣٧ .

٤٧ .عبد الفتاح ماضي : مفهوم الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية ، علي خليفة الكواري (محررا)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩ ،ط١ ،ص٢٠ .

٤٨ .بدر حسن شافعي :مصدر سبق ذكره ،ص ٢٥٣-٢٥٤ .

٤٩ .المصدر السابق ،ص ٢٥٥-٢٥٦ .

٥٠ .عبد الكريم عبد لاني :مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٠-٣٧٠ .

٥١ .محمد عز العرب :المغرب تغيير في الخريطة السياسية ،مجلة الديمقراطية ،القاهرة ، مؤسسة الاهرام، العدد٢٨ ،٢٠٠٧ ،ص ١٤٥- ١٤٦ .

٥٢ .دستور المملكة المغربية :مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨-٤٠ .

٥٣. المصدر نفسه ،ص ٣٩-٤٠ .

٥٤ .سلوى محمد اسماعيل علي ،مصدر سابق ، ص ١١٩ .

٥٥. جعفر ولد المرابط ولد جعفر ، مرجع سابق ، ص ,١٣٣

٥٦. المصدر نفسه ، ص١٧٦-,١٧٧

٥٧.جعفر ولد المرابط ولد جعفر ، مرجع سابق ، ص١٨٧-,١٨٨

٥٨. هو الملك عبد العزيز بن الملك الحسن الاول ولد عام (١٨٧٨)وتسلم الحكم وهو في العشرين من عمره ،وكان ضعيف الارادة وقليل الخبرة ويتسم بالخجل والاهمال وانعدام الاهلية في اداءه لمهمته ، واستمر بالحكم ثماني سنين (١٨٩٤-١٩٠٨)،توفي عام (١٩٤٣). انظر:علي طعمة ، الصحراء مغربية حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ١٩٩٧، ص٣٩-,٤٠

٥٩.في عام (١٩٠٦)قام السلطان المغربي عبد العزيز (١٨٩٤-١٩٠٨)بالتوقيع على اتفاقية الجزيرة:وهي مؤتمر الجزيرة في مدينة تقع على شاطئ البحر المتوسط من جهة اسبانيا وتم عقد المؤتمر في(نيسان /ابريل ١٩٠٦) لمناقشة القضية المغربية بحضور (١٢) دولة اوربية فضلا عن المغرب وتقرر فيه : سيادة جلالة سلطان المغرب واستقلاله ووحدة اراضية والحرية الاقتصادية بدون تميز .وعدت هذه الاتفاقية اولى خطوات النفوذ الاوربي في المغرب . فقد استغلتها فرنسا من خلال البعثات التبشيرية الاوربية ودور الطائفة اليهودية في مد النفوذ الفرنسي في المغرب وضعف قوة المغرب ومديونيتها الخارجية الكبيرة فضلا عن الغزو الاقتصادي الاجنبي للاسواق المغربية . وللمزيد انظر :محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ،ص١٠ -,١٣

٦٠. البيعة :هي الرابطة الدينية والثقافية والشرعية والسياسية بين الملك والشعب . انظر :عبد الغفار شكر ، الانتقال الديموقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري ، محمد السيد سعيد (تقديم) قضايا التحول الديموقراطي في المغرب ،القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠١، ص,١٤٣

٦١.محمود صالح الكروي :التجربة البرلمانية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥–٤٦ .

٦٢ . محمد عابد الجابري : التعددية السياسية في المغرب اصولها وافاق مستقبلها ،في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ،عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٩، ص٢–٣ .

٦٣ . المصدرنفسه :ص ٢–٣ .

٦٤ . حيث ظهرت التعددية الحزبية منذ ايام الاحتلال الفرنسي للمغرب وظهور حركات المقاومة ثم مالبث ان تحولت هذه التوجهات الى احزاب متنافسة تجمعها الوطنية فضلا عن الشخصيات الوطنية المختلفة : انظر محمد عابد الجابري : التعددية السياسية في المغرب اصولها وافاق مستقبلها ، مصدر سبق ذكره ،ص ٦–٨ .

٦٥ .محمود صالح الكروي :التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٦٨–٧٥ .

٦٦ .هدى ميتكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ،مصدر سبق ذكره ،ص ٤٦٦–,٤٦٨

٦٧.محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١– ٧٥ .

٦٨. يونس براده : الاشكالية الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٠٥–٣٠٧ .

٦٩ . هدى ميتكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٩–٤٧٠ .

٧٠ . للمزيد من التفاصيل انظر ايريك لوران : ذاكرة ملك الحسن الثاني ، الرياض ،الشركة السعودية للابحاث والنشر ، ط٢ ،١٩٩٣، ص ٥٥–٦٠ .

٧١ .المخزن هو المصطلح التاريخي الذي اقترن به معنى الحكومة او الادارة العليا في تاريخ الحكم المغربي في القرن التاسع عشر والذي يقوده السلطان المغربي حيث ان الدولة الحديثة ورثت عن العهد السلطاني ادارة بدائية واسلوبا في الحكم هو المخزن . انظر : هدى ميتكيس : المعارضة السياسية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢ .وكذلك رحمة بو رقية ، الدولة والسلطة والمجتمع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ، ط١ ، شباط / فبراير ١٩٩١ ص ١١٥–١٣٠ وكذلك انظر : جون واتربوري ، الملكية والنخبة السياسية في المغرب ،ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية ،الرباط، دار الوحدة ، ١٩٨٢ ، ص٢٣–٣٤ .

٧٢ . محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤١–٤٤ .

٧٣ . قاسم علوان سعيد : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩–٦٠ .

٧٤ .هدى ميتكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٢ .

٧٥ .محمود صالح الكروي :التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

٧٦ . عبد الكبير الخطيبي :التناوب والاحزاب السياسية ، ترجمة عزالدين الكناني ،الرباط ، منشورات عكاظ ، ط٢ ، ١٩٩٦، ص١٣ .

٧٧ .خرج المسلمون من المدينة الى مكة بغرض اداء العمرة سنة ٦٢٨م واعترضت قريش طريقهم ومنعتهم من اداء العمرة كانت مكة في ذلك الوقت لاتزال تحت حكم المشركين لذلك استقر الحال بالمسلمين في الحديبية وهي قرية تبعد عن مكة مسيرة يوم ، في الحديبية دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليبعثه الى مكة فيبلغ عنه اشراف قريش ماجاء له فقال : يارسول الله اني اخاف قريشا على نفسي وليس بمكة من بني عدي بن كعب احد يمنعني وقد عرفت قريش عداوتي اياها وغلظتي عليها ، ولكني ادلك على رجل اعز بها مني ، عثمان بن عفان رضي الله عنه فدعا رسول الله عثمان رضي الله عنه فبعثه الى ابي سفيان واشراف قريش يخبرهم انه لم يات لحربهم وانه انما جاء زائرا لهذا البيت ومعظما لحرمته فخرج عثمان رضي الله عنه الى مكة فلقيه ابان بن سعيد بن العاص فحمله بين يديه ثم اجاره حتى بلغ رسالة رسول الله فانطلق عثمان رضي الله عنه حتى اتى ابا سفيان وعظماء قريش فبلغهم عما ارسل به فقالوا لعثمان حين فرغ : ان شئت ان تطوف بالبيت فطف فقال ماكنت لافعل حتى يطوف رسول الله ، واحتبسته قريش عندها ، فبلغ رسول الله والمسلمين ان عثمان بن عفان رضي الله عنه قد قتل ، ولما لم يكن قتل عثمان محققا ، بل كان بالاشاعة . بايع المسلمون فيها رسول الله

على قتال المشركين لاعتقادهم قتل عثمان ، فوضع يده اليمنى على يده اليسرى وقال : اللهم هذه عن عثمان فيحاجتك وحاجة رسولك ، وكان عدد المبايعين يتراوح بين (١٣٠٠-١٥٢٥) مبايع حسب تقديرات المؤرخين . يرى البعض ان دافع البيعة هو صد المشركين للرسول عن اداء العمرة كان سببا لايقل اهمية عن احتجاز عثمان بن عفان .ويعتبر المسلمون انه كان اختبار من الله لمن امنوا برسول الله ، للمزيد من التفاصيل انظر الشبكة الدولية للانترنيت http:// ar.wikipedia.org

٧٨ .يستخدم مصطلح الكاريزما للتعبير عن ذلك الشخص الذي تعتقد الجماهير بانه يمتلك مجموعة من الصفات الخارقة للعادة ،وقد عرفت غالبية الانظمة السياسية في عالم الجنوب هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع سلطة جاذبية (كرزماتيك)كما يسميها ماكس فيبر لبعض المسؤولين حيث ان الظروف تسمح بان ينفرد اشخاص بميزات تجعلهم في مركز الصداره في النظام السياسي . انظر : حسنين توفيق ابراهيم : مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، القاهرة، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٨٥ ، ص ٦٦ وكذلك انظر : علي سلمان صايل : مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

٧٩ . هدى ميتكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٣ .

٨٠ .المصدر السابق ،ص ٤٩٣ -٤٩٤ .

٨١ . قاسم علوان سعيد :مصدر سبق ذكره ،ص٦٣ .

٨٢ .هدى ميتكيس : المعارضة السياسية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢١٠-٢١٦ .

٨٣ .هناك مصادر لشرعية النظام السياسي المغربي تقوم على : ١ .الشرعية الدينية ٢ .الشرعية العرفية ،٣ . الشرعية السياسية الحديثة ٤ .الايدلوجيا الدينية . وللمزيد من التفاصيل انظر : سلوى محمد اسماعيل علي: العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٩،ص ١٣٨-١٤٣ .

٨٤ .هدى ميتكيس: الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤٩٤ .

٨٥ .يونس برادة : الاشكالية الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤- ٢٩٥ .

٨٦ . هدى ميتيكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤٩٥ .

٨٧ .عبد الفتاح مصطفى واخرون : التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ،عمان ، منتدى الفكر العربي ، ط١ ،١٩٨٩،ص ١١٨ .

٨٨ .دستور المملكة المغربية ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٠ .

٨٩ .يونس برادة :الاشكالية الانتخابية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩٧- ٢٩٨ .

٩٠ .هدى ميتيكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٤-٤٩٧ .

٩١ . قاسم علوان سعيد : مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٩٢ .دستور المملكة المغربية :مصدر سبق ذكره ،ص٥٠ .

٩٣ .يونس برادة : الاشكالية الانتخابية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩٣- ٢٩٤ .

٩٤ . المصدر نفسه : ، ص ٢٩٣-٢٩٥ .

٩٥ . محمود صالح الكروي : التجربة البرلمانية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣-٥٦ .

٩٦ .المصدر نفسه ، ص ٥٣- ٥٦ .

٩٧ .محمد عابد الجابري :اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط٢٠٠٠،١ ، ص ١٠ .

٩٨ .دستور المملكة المغربية :مصدر سبق ذكره ، ص ١٥-٢٩ .

٩٩ .المصدر نفسه ، ص٤٨ .

١٠٠. fathallah al rhazi alternance et dmocratie edition el joussour oujda 2000,p.45. ترجمة الدكتور غازي فيصل حسين / اكاديمية الدراسات العليا طرابلس/ليبيا

١٠١ .محمود صالح الكروي : التعددية الحزبية في المغرب ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد ٣/٤ ، اذار /نيسان ١٩٩٦ ، ص ٤٤ .

١٠٢ . يحي الجمل : انظمة الحكم في الوطن العربي، في: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧، ص ٣٦٣ .

١٠٣ .وذلك من خلال الاتي :الحكومة الائتلافية الاولى تشكلت في ١٩٥٥/١٢/٧ والحكومة الائتلافية الثانية والتي تشكلت في ١٩٥٦/١٠/٢٨ والحكومة الائتلافية الثالثة والتي تشكلت في ١٩٥٨/٥/١٢ اما الحكومة الائتلافية الرابعة فقد تشكلت في ١٩٥٨/١٢/٢ فضلا عن الحكومة الائتلافية الخامسة والتي تشكلت في ١٩٦٠/٥/٢٤ وبهذه الاعمال التي اتبعها الملك محمد الخامس من اجل جعل التعددية الحزبية امرا واقعا امام المجتمع المغربي وحزب الاستقلال فضلا عن انه عمل على ايجاد الاطار السياسي للتعددية الحزبية وذلك من خلال بعض الاجراءات كانشاء المجلس الوطني الاستشاري في ١٩٥٦/٨/٣ واستخدام جبهات في تشكيل الحكومة واصدار العهد الملكي في ١٩٥٨/٥/٨ الذي منع نظام الحزب الواحد فضلا عن اصدار قانون الحريات في ١٩٥٨/١١/١٥والذي حدد اجراءات تاسيس الاحزاب واصدار القانون الانتخابي في ١٩٥٩/١٢/١ والذي بين شروط الترشيح وتنظيم الانتخابات . انظر: محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب ،مصدر سبق ذكره ،ص ٤٦ .

١٠٤ .عبد الكريم الخطيبي : مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

١٠٥ .المصدر نفسه ، ص١١٥ .

١٠٦ .محمود صالح الكروي : التعددية الحزبية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨–٤٩ .

١٠٧ . انظر : قانون الاحزاب السياسية ، الشبكة الدولية للانترنيت http:// ar.jurispedia.org

١٠٨ .اميرة ابراهيم حسن دياب : التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ١٩٩٢– ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢١ . وكذلك انظر:عطا محمد صالح وفوزي احمد تيم : النظم السياسية العربية المعاصرة ج١ ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، ١٩٨٨ ، ص ٤٥٨– ٤٦٠ وكذلك انظر : سعيد حفضان : الاحزاب السياسية المغربية ، ١٠ /حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، مقال منشور على الشبكة الدولية للانترنيت، http:// jfc.maktoobbiog.com

١٠٩ .اميرة ابراهيم حسن دياب :مصدر سبق ذكره ،ص١١٨–١٢٠ . وكذلك انظر : عطا محمد صالح وفوزي احمد تيم : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٨–٤٦٠ وكذلك انظر سعيد حفضان : مصدر سبق ذكره.

١١٠ . المصدر نفسه ،ص ١٢٣ .

١١١ .هدى ميتكيس : التطور الديمقراطي في المغرب وافاق التسعينات ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١ ، ص ١٥ .وكذلك انظر : اميرة ابراهيم حسن دياب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢ . وكذلك انظر : سعيد حفضان : مصدر سبق ذكره .

١١٢ .للمزيد انظر: هدى ميتكيس :التطور الديمقراطي في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .وكذلك : اميرة ابراهيم حسن دياب : مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ . وكذلك سعيد حفضان ، مصدر سبق ذكره .

١١٣. عبد الرزاق فلالي : مشروع قانون الاحزاب المغربي بين مسعى تاهيل الاحزاب . الشبكة الدولية للانترنيت http:// www.alarbiya.net

١١٤ .يونس برادة : طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة المغربية ، الشبكة الدولية للانترنيت http:// www.aljazeera.net

١١٥ . انظر: صلاح السعدي ، المغرب شباب الاحزاب يصارعون قيادات شاخت ، الشبكة الدولية للانترنيت http:// www.islamonline .net

١١٦ .عبد السلام نوير : التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٣–٢٨٦ .

١١٧ .قاسم علوان سعيد : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣ .

١١٨ .تتمثل احزاب الادارة العامة بعدة احزاب منها : حزب الشورى والاستقلال وتاسس عام ١٩٤٤ بزعامة محمد الوزاني وحزب الحركة الشعبية تاسس في تشرين اول / اكتوبر ١٩٥٧ من قبل حدو ابرقاش .والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية تشكلت في شباط / فبراير ١٩٦٧ من قبل عبد الكريم الخطيب . اما التجمع الوطني للاحرار فقد تاسس عام ١٩٧٨ برئاسة احمد عصمان . في حين ان الحزب الوطني الديمقراطي فقد تشكل عام ١٩٨١ بزعامة ارسلان الحديدي . اما الاتحاد الدستوري فقد تاسس في نيسان /ابريل ١٩٨٣ بزعامة المعطي بوعبيد . وللمزيد من التفاصيل انظر : فايز ساره : الاحزاب والقوى السياسية في المغرب ،لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٠ . ص ٧٧-١٠٤ .

١١٩ . محمود علي الخطيب : مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣-١٠٥ .

١٢٠ . وهي تحالف يضم حزب الاستقلال ، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب التقدم والاشتراكية ، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي . انظر : عبد الغفار شكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

١٢١ . هدى ميتكيس : الشرعية والمعارضة الدينية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٤٠- ٢٤٤ .

١٢٢ . يونس برادة : الاشكالية الانتخابية في المغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٠ -٢٣٦,

١٢٣ .المصدر نفسه ، ص ٣٠٢-٣٠٥ .

١٢٤ . محمود صالح الكروي : المغرب ، دوافع وابعاد الانقلاب العسكري ١٩٧١ وتداعياته عام ١٩٧٢ ،مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، العددان ٢٧-٢٨ لسنة ٢٠١٢ ، ص ١٨ .

The political system in Morocco: a Reading in the nature of the function of the constitutional and political institutions

Assistant professor:
Ali Salman Sayel

Abstract

The research deals with the nature of the political and constitutional institutions in Morocco whichare known to be as the essence of the political system in it. Political system in Morocco was represented inthe one party before independence in 1934 with the emergence of national action party. Then it has been working with partyplurality after independence in 1962, as the first Moroccan constitution considered one-party system as illegal.Also Morocco witnessed the first legislative elections in 1963;therefore Morocco knew party plurality, the constitution, and the parliament since more than half century. But its political system suffered froma serious problem that is the process of devolution of power, because it is not mentionedin the Constitution who handles the authority but it is left to the King who selects the Prime Minister according to his point of view and not according to the elections. In addition the Moroccan political system accuses the Royal Institution of manipulating with the election results, either through material support and media for some parties,or work to oust parties that are against the Royal Institution. Also the Constitution issued in 1996 to make the ministry responsible to the king not to parliament, and that the process of coincided alteration which took place after 1998 was not a constitutionaltext but only a political initiative.

Therefore, this research deals with this experience as one of the experiencesin the Arab world. Party plurality and the devolution of power are considered one of the most important mechanisms that democratic system should be based on. There can be no peaceful transfer of power unless there is a real political pluralitythat respects the public and private rights of citizens which allows a peaceful human life. On this basis, the democratic development that Morocco witnessed during the last two decades because the opposition parties were convinced that democratic struggle may return back with good results, hoping that the royal institutions would change into a better parliamentary royalty in the future, in addition to activating civil society institutions that include active women unions and movements.This increases the call for democracy to achieve the demands of the public.